ماو تسي تونغ

حول المعالجة الصحيحة للتناقضات بين صفوف الشعب

دار النشر باللغات الأجنبية
بكين ١٩٦٦

الطبعة الأولى .... عام ١٩٦٦

كلمة الناشر

جرت هذه الترجمة لكراس ((حول المعالجة الصحيحة للتناقضات بين صفوف الشعب)) وفقا للنص الصيني من ((مقالات ومقتطفات من مؤلفات ماو تسي تونغ (طبعة خاصة رقم ١))) (دار الشعب للنشر ، نيسان ((ابريل)) ١٩٦٥ ، بكين) .

طبع في جمهورية الصين الشعبية

هذا الخطاب ألقاه الرفيق ماو تسي تونغ في الدورة الحادية عشرة (الموسعة) لمجلس الدولة الأعلى المنعقدة في ٢٧ شباط (فبراير) ١٩٥٧ . وقد أعاد الرفيق ماو تسي تونغ النظر في المحضر وأدخل فيه بعض الإضافات قبل أن تنشره جريدة جينمينجيباو (جريدة الشعب اليومية) بتاريخ (يونيو) ١٩٥٧ .

هيئة نشر المؤلفات
المختارة لماو تسي تونغ
في اللجنة المركزية
للحزب الشيوعي الصيني

المحتويات

إن الموضوع العام الذي سأتناوله في خطابي الآن هو مسألة المعالجة الصحيحة للتناقضات بين صفوف الشعب . لقد قسمت هذا الموضوع إلى اثني عشر فصلا تسهيلا للبحث ، وسأتناول كذلك في هذا الخطاب مسألة التناقضات بيننا وبين أعدائنا، غير أني سأركز البحث على مسألة التناقضات بين صفوف الشعب .

١ – نوعان من التناقضات مختلفان من حيث طابعهما

إن بلادنا لم تكن ، في أي وقت مضى ، متحدة كما هي عليه اليوم . فبفضل انتصار الثورة الديمقراطية البرجوازية والثورة الاشتراكية ، وكذلك بفضل النجاحات التي حققناها في البناء الاشتراكي ، تغيير وجه الصين القديمة سريعا . إن مستقبلا أكثر إشراقا ينفتح أمام وطننا . وقد ولى إلى غير رجعة ذلك الوضع الممقوت من الشعب والذي كانت فيه البلاد منقسمة تسودها الفوضى والاضطراب . وشعب بلادنا البالغ ٦٠٠ مليون إنسان يعمل الآن كرجل واحد ، بقيادة طبقة العمال والحزب الشيوعي ، على البناء الاشتراكي العظيم . إن وحدة البلاد ، واتحاد الشعب، واتحاد جميع القوميات داخل البلاد ، هي الضمانات الأساسية التي تكفل الانتصار الأكيد لقضيتنا. ولكن هذا لا يعني بتاتا أن مجتمعنا بات خاليا من كل تناقض . إن فكرة عدم وجود التناقضات هي فكرة ساذجة لا تنطبق على الواقع الموضوعي . إننا نواجه نوعين من التناقضات بيننا وبين أعدائنا ، والتناقضات بين صفوف الشعب . وهذان النوعان من التناقضات يختلفان اختلافا تاما من حيث طابعهما .

ولكي ندرك إدراكا صحيحا هذين النوعين المختلفين من التناقضات وهما التناقضات بيننا وبين أعدائنا والتناقضات بين صفوف الشعب ، ينبغي لنا قبل كل شيء أن نوضح من هو ((الشعب)) ومن هم ((الأعداء)) . إن لكلمة ((الشعب)) مفهوما يختلف باختلاف البلدان وباختلاف الفترات التاريخية التي يمر بها كل بلد . لنأخذ الوضع في بلادنا مثلا . ففي فترة حرب المقاومة ضد الغزاة اليابانيين كان

الشعب يتألف من جميع الطبقات والفئات والكتل الاجتماعية التي كانت تقاوم العدوان الياباني ، بينما كان الاستعماريون اليابانيون والخونة والعناصر الموالية لليابان هم أعداء الشعب . وفي فترة الحرب التحررية كان الاستعماريون الأميركيون وأذنابهم – البرجوازية البيروقراطية والملاكون العقاريون والرجعيون المنتمون إلى الكومينتانغ الذين يمثلون هاتين الطبقتين – هم أعداء الشعب ، وكان الشعب يشمل آنذاك جميع الطبقات والفئات والكتل الاجتماعية التي كانت تقف ضد هؤلاء الأعداء . أما في المرحلة الحاضرة ، مرحلة بناء الاشتراكية ، فإن الشعب يشمل جميع الطبقات والفئات والكتل الاجتماعية التي تستحسن وتساند قضية البناء الاشتراكي وتسهم فيها، وان اعداء الشعب هم جميع القوى الاجتماعية والكتل الاجتماعية التي تقاوم الثورة الاشتراكية والتي تقف من البناء الاشتراكي موقفا عدائيا وتعمل على تقويضه .

إن التناقضات بيننا وبين أعدائنا هي تناقضات عدائية . أما في صفوف الشعب ، فإن التناقضات فيما بين الشغيلة هي تناقضات غير عدائية ، في حين أن التناقضات بين الطبقات المستثمَرة والطبقات المستثمِرة تحوي إلى جانبها العدائي جانبا آخر غير عدائي . والتناقضات بين صفوف الشعب ليست وليدة اليوم ، إلا أن محتواها يختلف في كل فترة من فترات الثورة وفي فترة البناء الاشتراكي . وفي ظروف الصين الراهنة ، تتضمن التناقضات بين صفوف الشعب : التناقضات داخل طبقة العمال ، والتناقضات داخل طبقة الفلاحين ، والتناقضات بين المثقفين ، والتناقضات بين العمال وطبقة الفلاحين ، والتناقضات بين العمال والفلاحين من جهة والمثقفين من جهة أخرى ، والتناقضات بين طبقة العمال وسائر الشغيلة من جهة والبرجوازية الوطنية من جهة أخرى ، والتناقضات بين البرجوازية الوطنية من جهة أخرى ، والتناقضات بين البرجوازية الوطنية ، إلخ . . إن حكومتنا الشعبية هي حكومة تمثل مصالح الشعب حق التمثيل وتخدم الشعب، إلا أن بينها وبين الجماهير الشعبية أيضا تناقضات معينة ، هي التناقضات بين مصالح الدولة ومصالح الجماعة وبين المصالح الشخصية ، والتناقضات بين الديمقراطية والمركزية ، والتناقضات بين القادة وبين من هم تحت قيادتهم ، والتناقضات بين الأسلوب البيروقراطي الذي يتبعه بعض

موظفي دوائر الدولة الدولة وبين الجماهير . هذه أيضا من التناقضات القائمة بين صفوف الشعب . إن التناقضات بين صفوف الشعب هي ، بوجه عام ، تناقضات قائمة على أساس كون مصالح الشعب واحدة بصورة أساسية .

والتناقضات بين طبقة العمال وبين البرجوازية الوطنية في بلادنا هي في عداد التناقضات بين صفوف الشعب . كما أن النضال الطبقي بينهما يعود بالإجمال إلى النضال الطبقي داخل صفوف الشعب ، ذلك لأن للبرجوازية الوطنية في بلادنا طابعا مزدوجا . ففي مرحلة الثورة الديمقراطية البرجوازية ، كانت هذه البرجوازية ثورية من جهة ومائلة للمساومة مع العدو من جهة اخرى . وفي مرحلة الثورة الاشتراكية ، تقوم من جهة باستثمار طبقة العمال وتجني من ذلك الأرباح ، وهي في الوقت ذاته تساند الدستور وتستعد لقبول التحويل الاشتراكي . إن البرجوازية الوطنية تختلف عن الاستعماريين وعن الملاكين العقاريين والبرجوازية البيروقراطية . أما التناقضات القائمة بين طبقة العمال والبرجوازية الوطنية فهي تناقضات بين مستثمَرين ومستثمِرين وهذه التناقضات هي في الأصل عدائية . غير أنه من الممكن ، في ظروف بلادنا الخاصة ، أن تُحول إلى تناقضات غير عدائية وتحل بالطرق السلمية ، إذا ما عولجت بطريقة صائبة . أما إذا أخطأنا في معالجة هذه التناقضات ولم نَسلُك تجاه البرجوازية الوطنية سياسة الاتحاد والنقد والتثقيف ، أو إذا رَفضت البرجوازية الوطنية سياستنا هذه ، فإن التناقضات بين العمال والبرجوازية الوطنية ستتحول إلى تناقضات بيننا وبين أعدائنا .

وبما أن التناقضات بيننا وبين أعدائنا والتناقضات بين صفوف الشعب تشكلان نوعين من التناقضات مختلفين من حيث طابعهما ، فإن سبل حلهما كذلك مختلفة . وموجز القول أن النوع الأول من التناقضات يتعلق بمسألة رسم خط فاصل بيننا وبين أعدائنا ، أما النوع الثاني منها فهو يتعلق بمسألة التمييز بين الحق والباطل . وطبيعي أن مسألة رسم خط فاصل بيننا وبين أعدائنا هي في الوقت ذاته مسألة تمييز بين الحق والباطل . من ذلك مثلا أن مسألة من هو على حق ، نحن أم القوى الرجعية الأجنبية والداخلية التي تشمل الاستعمار والإقطاعية والرأسمالية البيروقراطية ، هي أيضا

مسألة تمييز بين الحق والباطل ، إلا أنها مسألة تختلف طبيعتها عن طبيعة مسألة الحق والباطل القائمة داخل صفوف الشعب .

إن دولتنا هي دولة الدكتاتورية الديمقراطية الشعبية التي تقودها طبقة العمال وتقوم على أساس تحالف العمال والفلاحين . فما هي وظائف هذه الدكتاتورية ؟ إن وظيفتها الأولى هي ، في الداخل، كبت الطبقات الرجعية والرجعيين والمستثمِرين المناهضين للثورة الاشتراكية ، وكبت جميع من يعملون على تقويض البناء الاشتراكي ، ذلك لحل التناقضات بيننا وبين أعدائنا في داخل البلاد . ويدخل في نطاق وظائف دكتاتوريتنا ، على سبيل المثال ، اعتقال بعض العناصر المناهضة للثورة والحكم عليها ، وحرمان الملاكين العقاريين والبرجوازيين البيروقراطيين من الحقوق الانتخابية ومن حرية الكلام لفترة محددة . ومن أجل تأمين النظام العام وضمان مصالح الجماهير الغفيرة ، يجب أيضا تطبيق الدكتاتورية على اللصوص والمحتالين والقتلة ومرتكبي جرائم الإحراق بالعمد وعصابات الأشقياء وسائر الأشرار الذين يخلون بالنظام العام بشكل خطير. وللدكتاتورية وظيفة أخرى هي : حماية الدولة من النشاطات الهدامة التي يقوم بها الأعداء من بلاد أخرى ومن العدوان الخارجي المحتل . فإذا ما وقع ذلك ، كان على الدكتاتورية أن تتولى مهمة حل التناقضات بيننا وبين أعدائنا من الخارج . إن هدف هذه الدكتاتورية هو حماية شعبنا كله حتى يستطيع أن يعمل في سلام ويحول الصين إلى دولة اشتراكية ذات صناعة حديثة وزراعة حديثة وعلم وثقافة حديثين . فمن الذي يمارس هذه الدكتاتورية ؟ من الطبيعي أن طبقة العمال والشعب الذي تقوده هذه الطبقة هما اللذان يمارسان هذه الدكتاتورية . إن الدكتاتورية لا تطبق داخل صفوف الشعب . فلا يصح أن يمارس الشعب الدكتاتورية على نفسه ، وأن يضطهد قسم من الشعب قسما آخر منه . يجب طبعا إنزال العقوبات ، طبقا للقانون ، على مخالفي القانون من أفراد الشعب ، إلا أن بين هذا وبين استخدام الدكتاتورية لقمع أعداء الشعب فرقا مبدئيا . إن ما يطبق داخل صفوف شعبنا هو المركزية الديمقراطية . وينص دستورنا على أن المواطنين في جمهورية الصين الشعبية يتمتعون بحرية الكلام ، والصحافة ، والاجتماع ، وتأليف

الجمعيات ، وحرية تأليف المواكب والتظاهرات ، وحرية العقائد الدينية ، وغيرها من الحريات . وينص دستورنا أيضا أنه تطبق المركزية الديمقراطية في أجهزة الدولة وأنه يجب على أجهزة الدولة أن تستند إلى الجماهير الشعبية وعلى العاملين فيها أن يخدموا الشعب . إن ديمقراطيتنا الاشتراكية هي أوسع ديمقراطية لا يمكن أن توجد في أية دولة برجوازية على الإطلاق . إن دكتاتوريتنا تعرف باسم الدكتاتورية الديمقراطية الشعبية التي تقودها طبقة العمال وتقوم على أساس تحالف العمال والفلاحين . وهذا معناه تطبيق الديمقراطية داخل صفوف الشعب بينما تقوم طبقة العمال ، بالاتحاد مع كل الذين يتمتعون بالحقوق المدنية وفي مقدمتهم الفلاحون ، بممارسة الدكتاتورية على الطبقات الرجعية والرجعيين والعناصر التي تناهض التحويلات الاشتراكية وتقاوم البناء الاشتراكي . والتمتع بالحقوق المدنية معناه ، من الناحية السياسية ، التمتع بالحق في الحرية وفي الديمقراطية .

ولكن هذه الحرية هي الحرية التي تمارس تحت القيادة ، وهذه الديمقراطية هي الديمقراطية التي تمارس بالتوجيه الممركز ، وليست الفوضى . فإن الفوضى لا تتفق مع مصالح الشعب وأمانيه .

لقد طرب بعض الناس في بلادنا حين وقعت أحداث هنغاريا[1] ، وأخذوا يمنون أنفسهم بشهود أحداث مماثلة في الصين ، حيث يخرج ألوف وألوف من الناس إلى الشوارع ويتظاهرون ضد الحكومة الشعبية . إن آمالا كهذه تتنافى مع مصالح الجماهير الشعبية ، ولا يمكنها أن تحظى بمساندة الجماهير . إن عددا من الجماهير في هنغاريا قد انخدع بالقوى المعادية للثورة في داخل البلاد وخارجها ، فلجأ ، خطأ، إلى العنف ضد الحكومة الشعبية مما أضر بالدولة والشعب . ولقد حل بالاقتصاد ، من جراء الفتنة التي دامت عدة أسابيع ، ضرر يتطلب التعويض عنه فترة طويلة من الزمن . وهناك عدد آخر من الناس في بلادنا أبدوا ترددا حيال القضية الهنغارية لأنهم يجهلون الوضع الدولي الملموس . فهم يعتقدون أن الحرية ناقصة جدا في ظل نظامنا الديمقراطي الشعبي ، وأن هناك حرية أوفر في ظل النظام الديمقراطي البرلماني في الغرب . ولذا فإنهم يطالبون بإقامة نظام ذي حزبين كما هو سائد في

الغرب حيث يكون أحد الحزبين في الحكم ويبقى الآخر خارج الحكم . ولكن هذا النظام ذي الحزبين ليس سوى وسيلة من وسائل المحافظة على دكتاتورية البرجوازية ولا يمكن مطلقا أن تؤمن الحرية للشغيلة . والواقع أنه ليس في العالم إلا حرية ملموسة وديمقراطية ملموسة ، وليس هناك حرية مجردة وديمقراطية مجردة . فإذا تمتعت الطبقات المستثمِرة بحرية استثمار الشغيلة ، في مجتمع يدور فيه النضال بين الطبقات ، حرم الشغيلة من حرية مناهضة الاستثمار . وإذا تمتعت فيه البرجوازية بالديمقراطية حرمت منها البروليتاريا والشغيلة . إن بعض البلدان الرأسمالية تسمح بوجود الأحزاب الشيوعية بصورة شرعية ، ولكن بالقدر الذي لا يؤدي إلى الإضرار بمصالح البرجوازية الأساسية ، أما إذا تجاوز الأمر هذا الحد فلن تسمح بوجودها . إن من يطالبون بالحرية المجردة وبالديمقراطية المجردة يعتبرون الديمقراطية غاية بحد ذاتها ولا يسلمون بأنها وسيلة . قد تبدو الديمقراطية في بعض الأحيان كأنها غاية ، ولكنها ليست هي في الحقيقة إلا وسيلة . فالماركسية تشير إلى أن الديمقراطية جزء من البناء الفوقي ، وأنها تدخل في باب السياسة . وهذا معناه أن الديمقراطية ، في آخر الأمر ، تخدم القاعدة الاقتصادية . ونفس التفسير ينطبق على الحرية . فالديمقراطية والحرية نسبيتان وليستا مطلقتين ، ولقد ظهرتا وتطورتا عبر عصور التاريخ . وفي داخل صفوف الشعب ، ترتبط الديمقراطية بالمركزية والحرية بالتقيد بالنظام . وهذان ضدان للكيان الواحد ، وهما متعارضان ومتحدان في آن واحد، ولذلك لا يجوز لنا أن نشدد الاشارة بصورة وحيدة الجانب إلى أحدهما وننكر الآخر . فالحرية لا غنى عنها بين صفوف الشعب ، ولكن من المستحيل أيضا الاستغناء عن التقيد بالنظام ، وكذلك الشأن في الديمقراطية والمركزية . إن هذا النوع من الوحدة بين الديمقراطية والمركزية ، وبين الحرية والتقيد بالنظام ، هو الذي تتكون منه مركزيتنا الديمقراطية . ففي ظل هذا النظام يتمتع الشعب بقسط كبير من الديمقراطية والحرية ، ولكن عليه في نفس الوقت أن يراعي التقيد بالنظام الاشتراكي. إن جماهير الشعب الغفيرة تدرك هذه الحقيقة .

وحين ندعو إلى الحرية التي تمارس تحت القيادة وإلى الديمقراطية التي تمارس بالتوجيه الممركز ، فإن هذا لا يعني أبدا أن المسائل الفكرية ومسألة التمييز بين الحق والباطل داخل صفوف الشعب يمكن أن تحل بأساليب الإكراه . إن المحاولات الرامية إلى حل المسائل الفكرية ومسألة الحق والباطل بأساليب الأوامر الإدارية وبوسائل الاكراه هي محاولات عقيمة ، بل مضرة أيضا. فمثلا ليس بإمكاننا إلغاء الدين بالأوامر الإدارية ولا إجبار الناس على عدم الايمان به . وليس بالإمكان حمل الناس على نبذ المثالية ، كما أنه ليس بالإمكان إكراههم على الايمان بالماركسية . إن جميع المسائل ذات الصفة الفكرية وجميع المسائل المُختلف عليها داخل صفوف الشعب ، لا يمكن أن تحل إلا بأساليب ديمقراطية ، كأساليب النقاش ، والنقد ، والإقناع والتثقيف ، ولا يمكن حلها بأساليب الإكراه والضغط . ولكي يتمكن الشعب من الانصراف إلى العمل المنتج والدراسة والتعلم على نحو مثمر ولكي يتسنى له أن يحيا في أوضاع يسودها النظام ، فإنه يطالب حكومته وقادته العاملين في حقل الإنتاج وقادة الأجهزة التربوية والثقافية بأن يصدروا مختلف الأوامر الإدارية المناسبة ذات الطابع الإلزامي . فبدون هذه الأوامر الإدارية يتعذر الحفاظ على النظام العام ، وهذا أمر بديهي في نظر كل إنسان ذي معارف أبجدية . إن الأوامر الإدارية وأساليب الإقناع والتثقيف تشكلان وجهين يكمل أحدهما الآخر في حل التناقضات بين صفوف الشعب . فالأوامر الإدارية التي تتوخى الحفاظ على النظام العام ينبغي لها أن تقترن بالإقناع وبالعمل التثقيفي ، لأن الاعتماد على الأوامر الإدارية وحدها ، في كثير من الحالات ، لا يجدي نفعا.

لقد عبّرنا في عام ١٩٤٢ باختصار عن هذه الوسيلة الديمقراطية لحل التناقضات بين صفوف الشعب ، وذلك في صيغة ((وحدة – انتقاد – وحدة)) . وإذا ما أردنا التعبير عن ذلك بشكل أكثر وضوحا قلنا : ننطلق من الرغبة في الوحدة ونحل التناقضات عن طريق الانتقاد أو النضال لنتوصل إلى وحدة جديدة على أساس جديد . ويتضح من تجاربنا أن هذه هي الطريقة الصحيحة لحل التناقضات بين صفوف الشعب . وقد طبقنا هذه الطريقة عام ١٩٤٢ لحل التناقضات داخل الحزب الشيوعي،

أي التناقضات بين ذوي نزعة الجمود العقائدي وبين الجماهير الواسعة من أعضاء الحزب ، والتناقضات بين الجمود العقائدي وبين الماركسية . ففي الماضي ، كان أصحاب نزعة الجمود العقائدي ((اليساري)) يلجأون في النزاع داخل الحزب إلى الطريقة المسماة ب ((الصراع القاسي والضرب بلا هوادة)) . إن هذه الطريقة كانت خاطئة . ونحن ، في انتقادنا للجمود العقائدي ((اليساري)) ، لم نعتمد هذه الطريقة القديمة ، بل اعتمدنا طريقة جديدة قوامها الانطلاق من الرغبة في الوحدة ، والتمييز بين الحق والباطل عن طريق الانتقاد أو النضال ، للتوصل إلى وحدة جديدة على أساس جديد . وقد استعملت هذه الطريقة إبان حملة الاصلاح التي جرت عام ١٩٤٢ . وبعد مضي بضع سنوات ، في أثناء المؤتمر الوطني السابع للحزب الشيوعي الصيني الذي انعقد سنة ١٩٤٥ ، تم الوصول بالفعل إلى تحقيق وحدة صفوف الحزب بأسره ، وأحرزت الثورة الشعبية بفضل ذلك نصرا كبيرا . ان تطبيق هذه الطريقة يستلزم قبل كل شيء استلهام الرغبة في الوحدة . فإذا لم تكن هناك رغبة ذاتية في الوحدة يتحتم أن يؤدي النضال إلى الفوضى التي يصعب الخلاص منها . أ لا يعني هذا تطبيق طريقة ((الصراع القاسي والضرب بلا هوادة))؟ فأية وحدة يمكن أن تتحقق في الحزب في مثل هذه الحال ؟ إننا ، بالاستناد إلى هذه التجربة ، اهتدينا إلى هذه الصيغة : ((وحدة – انتقاد – وحدة)) . وبعبارة أخرى : ((لنعتبر بالماضي لكي نكون أكثر حذرا في المستقبل ولنعالج المرض لانقاذ المريض)) . إن هذه الطريقة نفسها عممناها خارج الحزب أيضا . وطبقناها في جميع قواعد المقاومة ضد اليابان في تسوية العلاقات بين القيادة والجماهير ، والعلاقات بين الجيش والسكان ، والعلاقات بين الضباط والجنود ، والعلاقات بين مختلف وحدات الجيش ، والعلاقات بين مختلف الملاكات ، فأحرزنا نجاحات واسعة. ويمكن أن نستعرض تطور هذه المسألة في تاريخ حزبنا خلال مرحلة أقدم من ذلك أيضا . فإننا ، منذ إنشاء قوات مسلحة ثورية وقواعد ثورية في جنوبي البلاد عام ١٩٢٧ ، أخذنا نطبق هذه الطريقة في تسوية العلاقات بين الحزب والجماهير ، وبين الجيش والسكان ، وبين الضباط والجنود ، وسائر العلاقات داخل صفوف الشعب .

والفرق الوحيد هو أننا طبقناها ، إبان حرب المقاومة ضد الغزاة اليابانيين ، بمزيد من الوعي . وبعد تحرير البلاد كلها ، طبقنا هذه الطريقة أيضا ((الوحدة – الانتقاد – الوحدة)) على الأحزاب الديمقراطية والأوساط الصناعية والتجارية . ومهمتنا الآن هي أن نستمر في تعميم وتحسين استعمال هذه الطريقة بين الشعب بأسره وأن نطالب بتطبيقها لأجل حل التناقضات الداخلية في جميع المصانع وفي جميع تعاونيات الإنتاج والمؤسسات التجارية ومؤسسات التعليم والدوائر والمنظمات الاجتماعية ، وبالإجمال بين الستمئة مليون إنسان في بلادنا .

إن التناقضات بين صفوف الشعب في الأوضاع العادية لا تُعتَبر تناقضات عدائية . ولكنها قد تصبح عدائية إذا ما عولجت معالجة غير صائبة أو إذا ضعفت اليقظة وتفشى الإهمال والتواني . ومثل هذه الحالات في البلدان الاشتراكية هي في العادة حالات جزئية مؤقتة . ويعود ذلك إلى زوال نظام استثمار الإنسان للإنسان فيها وإلى أن مصالح الشعب فيها واحدة بصورة أساسية . إن الأعمال العدائية التي جرت أثناء أحداث هنغاريا وكانت على نطاق واسع ، تعود إلى أن العوامل الداخلية والخارجية المناهضة للثورة لعبت دورا فيها . وهذه ظاهرة خاصة وكذلك عابرة . فالرجعيون في البلدان الاشتراكية ، بالتواطؤ مع الاستعماريين وباستغلال وجود التناقضات بين صفوف الشعب ، يعمدون إلى بذر بذور الشقاق وإثارة الاضطراب ، ساعين إلى تحقيق مؤامراتهم . إن هذا الدرس المستخلص من أحداث هنغاريا لجدير بانتباهنا .

يبدو لكثير من الناس أن اعتماد الأساليب الديمقراطية في حل التناقضات بين صفوف الشعب هي مسألة جديدة ، ولكنها في الواقع ليست جديدة . فقد اعتبر الماركسيون دائما أن قضية البروليتاريا لا يمكن إنجازها إلا بالاعتماد على الجماهير الشعبية ، وأن الشيوعيين ، أثناء قيامهم بعملهم بين الشغيلة ، أن يعتمدوا أساليب الإقناع والتثقيف الديمقراطية ، وأن اعتماد أساليب الأوامر الإدارية والاكراه أمر لا يُسمح به بتاتا في هذا المجال . إن الحزب الشيوعي الصيني يراعي بإخلاص هذا المبدأ الماركسي اللينيني . ونحن أكدنا ونؤكد على الدوام أنه في ظل نظام الدكتاتورية الديمقراطية الشعبية وفي سبيل حل التناقضات بيننا وبين أعدائنا والتناقضات بين

صفوف الشعب – وهما نوعان من التناقضات يختلفان من حيث طابعهما – يجب اتباع طريقتين مختلفتين هما الدكتاتورية والديمقراطية . لقد سَبق الكلام عن ذلك في الكثير من وثائق سابقة صادرة عن حزبنا وفي خطب عدد كبير من قادة حزبنا . فقد جاء في مقال كتَبتُه عام ١٩٤٩ بعنوان ((الدكتاتورية الديمقراطية الشعبية)) أن ((الديمقراطية للشعب والدكتاتورية على الرجعيين هما اللتان تؤلفان الدكتاتورية الديمقراطية الشعبية)) ، وأن ((الأساليب التي نستخدمها)) في سبيل حل المسائل القائمة داخل صفوف الشعب ((هي أساليب ديمقراطية ، أي أساليب الإقناع وليست أساليب الإكراه)) . وفي الخطاب الذي ألقيته خلال الدورة الثانية للمجلس الاستشاري السياسي للشعب الصيني في حزيران (يونيو) ١٩٥٠ ، قلت أيضا: ((هناك طريقان لممارسة الدكتاتورية الديمقراطية الشعبية : فالطريقة الأولى طريقة الدكتاتورية وهي تستخدم حيال الأعداء ، أي أنه في غضون فترة من الزمن تحدد الضرورة مداها ، لا يسمح لهم بالاشتراك في النشاط السياسي ، ويرغمون على إطاعة قوانين الحكومة الشعبية ، وعلى أن يقوموا بعمل ما لكي يتحولوا عن طريق اشتراكهم في العمل إلى أناس جدد . أما بالنسبة للشعب فثمة طريقة ثانية هي على عكس الأولى ، إذ لا تطبق طريقة الإكراه بل الطريقة الديمقراطية ، أي أنه ينبغي أن يتاح للشعب مجال الاشتراك في النشاط السياسي ، وأن لا يُكره على القيام بهذا العمل أو ذاك ، بل يعامل بالطريقة الديمقراطية ، فيجري تثقيفه وإقناعه . ومثل هذا التثقيف هو تثقيف ذاتي بين صفوف الشعب ، أما طريقة الانتقاد والانتقاد الذاتي فهي الطريقة الأساسية للتثقيف الذاتي .)) لقد تكلمنا فيما مضى مرارا عن اتباع الطريقة الديمقراطية في حل التناقضات بين صفوف الشعب ، وعملنا وفق ذلك بصورة أساسية ، وأدرك الكثير من الملاكات والشعب هذه المسألة إدراكا عمليا . فلماذا نجد اليوم أناسا يبدو لهم أن هذه المسألة جديدة ؟ إن هذا يعود إلى أن النزاع بيننا وبين أعدائنا الداخليين والخارجيين كان في الماضي بغاية الحدة ، ولم يكن الناس يظهرون وقتئذ نفس الانتباه الذي يظهرونه اليوم حيال التناقضات بين صفوف الشعب .

وهناك كثير من الناس يعجزون عن التمييز بوضوح بين هذين النوعين من التناقضات المختلفين من حيث طابعهما ، أي التناقضات القائمة بيننا وبين أعدائنا والتناقضات القائمة بين صفوف الشعب ، فهم يخلطون بسهولة بينهما . ويجب الاعتراف بأنه من السهولة في بعض الأحيان الخلط بين هذين النوعين من التناقضات . وقد حصل أثناء عملنا السابق أن خلطنا بينهما. وفي خلال عملنا لإزالة العناصر المناهضة للثورة أُعتُبِرَ أناس لا غبار عليهم مجرمين خطأ . لقد حدث مثل هذا في الماضي ، وهو يحدث في الوقت الحاضر أيضا . إننا قادرون على تحديد أخطائنا ضمن إطار محدد ، وهذا يعود إلى أن سياستنا تنص على ضرورة رسم حد دقيق بيننا وبين أعدائنا ، وأنه يجب إعادة الاعتبار حيثما وقعت أخطاء .

تَعتبر الفلسفة الماركسية أن قانون وحدة الأضداد هو القانون الأساسي للكون . وهذا القانون يفعل فعله على العموم سواء أكان ذلك في الطبيعة أو في المجتمع البشري أو في تفكير الإنسان . فوجوه التناقض المتضادة تتعايش في الوحدة وفي التنازع ، وهذا ما يبعث في الأشياء الحركة والتغير . إن التناقضات موجودة في كل مكان ، إلا أن طابعها يختلف باختلاف طابع الأشياء . فوحدة الأضداد في كل شيء ملموس هي أمر مشروط ، مؤقت ، انتقالي ، وبالتالي نسبي ، في حين أن تنازع الأضداد هو مطلق. إن لينين قد تحدث بكثير من الوضوح عن هذا القانون . إن عدد من يدركون هذا القانون في بلادنا يتزايد أكثر فأكثر . غير أن الاعتراف بهذا القانون هو بالنسبة لكثير من الناس شيء ، وتطبيقه في درس وحل المسائل شيء آخر . فهناك كثير من الناس لا يجرؤون على الاعتراف جهارا بأن ثمة تناقضات ما تزال قائمة بين صفوف شعبنا ، وأن هذه التناقضات هي التي تدفع مجتمعنا إلى أمام . وأن هذه التناقضات هي التي تدفع مجتمعنا إلى أمام . وهناك كثير من الناس أيضا لا يعترفون بأن هناك تناقضات ما تزال باقية في المجتمع الاشتراكي ، ولذلك فإنهم حين يصطدمون بالتناقضات القائمة في هذا المجتمع يتقاعسون ويظهر عليهم التردد ويصبحون سلبيين ، فهم لا يدركون أنه في سياق معالجة وحل التناقضات بصورة صحيحة مستمرة تتعزز حتما وحدة المجتمع الاشتراكي الداخلية وانسجامه .

فالضرورة تقضي إذن أن نقوم بتوضيح وشرح ذلك بين صفوف شعبنا وبالدرجة الأولى بين الملاكات لمساعدة الناس على تفهم التناقضات القائمة في المجتمع الاشتراكي وتفهم حل هذه التناقضات وفق الأساليب الصحيحة .

ولكن تناقضات المجتمع الاشتراكي تختلف اختلافا جذريا عن تناقضات المجتمع القديم ، كتناقضات المجتمع الرأسمالي مثلا . فإن تناقضات المجتمع الرأسمالي تظهر بصورة عدائية وعلة شكل نزاعات حادة ، إنها تظهر في نضال طبقي شديد ، ولا يمكن إيجاد حل لها عن طريق النظام الرأسمالي نفسه ، فهي لا تحل إلا بالثورة الاشتراكية . غير أن الأمر على خلاف ذلك فيما يتعلق بتناقضات المجتمع الاشتراكي، إذ أن الأمر على خلاف ذلك فيما يتعلق بتناقضات المجتمع الاشتراكي ، إذ أن هذه التناقضات ليست عدائية ، والمجتمع الاشتراكي نفسه قادر على حلها واحدة بعد أخرى .

إن التناقضات بين علاقات الإنتاج والقوى المنتجة ، والتناقضات بين البناء الفوقي والقاعدة الاقتصادية ما تزال هي التناقضات الأساسية في المجتمع الاشتراكي . إلا أن تناقضات المجتمع الاشتراكي هذه تختلف اختلافا جذريا من حيث الطابع والظروف عن التناقضات التي يتميز بها المجتمع القديم ، أي التناقضات بين علاقات الإنتاج والقوى المنتجة ، والتناقضات بين البناء الفوقي والقاعدة الاقتصادية . إن للنظام الاجتماعي القائم في بلادنا اليوم مزايا أكثر بكثير مما كان للنظام الاجتماعي الذي كان قائما في العهد القديم . ولو لم يكن للنظام الجديد مزايا لما أمكن انهيار النظام القديم ولكان من المحال قيام النظام الجديد . وحين نقول ان علاقات الإنتاج الاشتراكية ، بالمقارنة مع علاقات الإنتاج التي كانت سائدة في العهد القديم ، هي أكثر تجاوبا مع طابع تطور القوى المنتجة ، إنما نقصد بذلك أن علاقات الإنتاج الاشتراكية هذه تتيح للقوى المنتجة أن تتطور بسرعة لا مثيل لها في المجتمع القديم ، وأنه بفضل ذلك يتسع الإنتاج على نحو مستمر وتسد تدريجيا حاجات الشعب النامية دوما . وفي الصين القديمة ، التي كانت تحت حكم الاستعمار والإقطاعية والرأسمالية البيروقراطية ، كان تطور القوى المنتجة يجري على نحو بطيء للغاية . ففي مدى

أكثر من خمسين سنة انقضت قبل تحرر البلاد كلها كان إنتاج الفولاذ ، ما عدا إنتاجه في القسم الشمالي الشرقي ، لا يتعدى بضع عشرات من ألوف الأطنان سنويا . وإذا أدخلنا القسم الشمالي الشرقي في الحساب ، فإن الإنتاج السنوي الأعلى ما كان يتجاوز ٩٠٠٠٠٠ طن إلا بقليل . وفي سنة ١٩٤٩ ، بلغ مجمل إنتاج الفولاذ في البلاد بأسرها أكثر بقليل من ١٠٠٠٠٠ طن. إلا أنه في بحر السنوات السبع وحدها التي انصرمت على تحرر البلاد كلها ، بلغ إنتاج الفولاذ أربعة ملايين وبضع مئات الألوف من الأطنان سنويا . وقد أقيمت الآن في البلاد صناعة للإنشاءات الميكانيكية لم يكن لها وجود تقريبا في الصين القديمة ، وكذلك صناعة للسيارات والطائرات لم يكن لها أي وجود في الماضي . ففي أي اتجاه يجب أن تسير الصين بعد أن طوح شعبها بسيطرة الاستعمار والإقطاعية والرأسمالية البيروقراطية ؟ أ تتجه إلى الرأسمالية أم إلى الاشتراكية ؟ إن ثمة كثيرا من الناس لا يدركون هذه المسألة بوضوح . ولكن الوقائع نفسها قد أعطت الجواب : إن الاشتراكية من شأنها وحدها أن تنقذ الصين . لقد خلق النظام الاشتراكي تطورا زاخرا في قوانا المنتجة ، وهذا أمر حتى الأعداء الخارجيين لا يسعهم إلا أن يعترفوا به .

غير أن النظام الاشتراكي لم ينشأ في بلادنا إلا منذ زمن قريب ، وتشييده لم يتم بعد، وهو لم يتوطد بعد توطيدا كاملا . ففي المؤسسات الصناعية والتجارية المختلطة التي تملكها الدولة والأفراد بصورة مشتركة ، ما برح الرأسماليون يتقاضون فوائد محددة[٢] ، أي أن الاستثمار ما زال موجودا . أما من حيث الملكية ، فإن هذا النوع من المؤسسات ليس اشتراكيا تاما بعد من حيث طابعه . وهناك أيضا قسم من تعاونيات الإنتاج الزراعية والحرفية ما يزال ذا طابع شبه اشتراكي . وفي تعاونيات الإنتاج الزراعية والحرفية ما يزال ذا طابع شبه اشتراكي . وفي التعاونيات الاشتراكية التامة لا يزال الأمر يحتاج على متابعة حل بعض المسائل المتعلقة بالملكية. وفي جميع فروع الاقتصاد لا تزال العلاقة بين الإنتاج والتبادل تنشأ بصورة تدريجية وفقا للمباديء الاشتراكية وهي تتخذ شيئا فشيئا الأشكال الملائمة نسبيا . وفي الاقتصاد القائم على ملكية الشعب بأسره ، والاقتصاد القائم على الملكية

الجماعية – في هذين الشكلين من أشكال الاقتصاد الاشتراكي وفي العلاقات بينهما – تبرز قضية معقدة ليس من السهل حلها دفعة واحدة وبصورة معقولة تماما ، تلك هي قضية العلاقة بين التكديس والاستهلاك . وموجز القول أن علاقات الإنتاج الاشتراكية قد تم إيجادها وهي تتجاوب مع تطور القوى المنتِجة ، ولكنها لا تزال ناقصة إلى حد بعيد ، وهذا النقص هو في حالة تناقض مع تطور القوى المنتجة . وبالإضافة إلى الوضع الذي تتطابق فيه علاقات الإنتاج مع تطور القوى المنتجة وتكون في ذات الوقت بحالة تناقص معه ، يبرز أيضا وضع يكون فيه البناء الفوقي متطابقا مع القاعدة الاقتصادية ولكنه في نفس الوقت بحالة تناقض معها . إن البناء الفوقي – نظام دولة الدكتاتورية الديمقراطية الشعبية وقوانينها وكذلك الايديولوجية الاشتراكية القائمة على هدى الماركسية اللينينية – يلعب دورا محركا نشيطا في انتصار التحويلات الاشتراكية في بلادنا وفي خلق التنظيم الاشتراكي للعمل ، وهو يطابق القاعدة الاقتصادية الاشتراكية في بلادنا وفي خلق التنظيم الاشتراكي للعمل ، وهو يطابق القاعدة الاقتصادية الاشتراكية ، أي يطابق علاقات الإنتاج الاشتراكية . ولكن وجود الايديولوجية البرجوازية ، وبعض الأساليب البيروقراطية في العمل بدوائر الدولة ، ووجود نواقص في بعض أوجه نظام الدولة ، يجعلها بدورها في حالة تناقص مع القاعدة الاقتصادية الاشتراكية . فعلينا أن نستمر في حل مثل هذه التناقضات وفق الظروف الواقعية . وطبيعي أن مسائل جديدة قد تعرض بعد حل هذه التناقضات . فينبغي أيضا حل هذه التناقضات الجديدة . فمن ذلك مثلا التناقضات بين الإنتاج الاجتماعي والحاجات الاجتماعية ، التي ستبقى موجودة موضوعيا خلال مدة طويلة من الزمن ، وينبغي تسويتها باستمرار عن طريق برامج تضعها الدولة . إننا نرسم كل سنة في بلادنا برنامجا اقتصاديا ، لتحديد نسبة ملائمة بين التكديس والاستهلاك ، بغية الوصول إلى توازن بين الإنتاج والحاجات . ويشكل هذا التوازن الوحدة المؤقتة والنسبة بين التناقضات . وبعد مرور سنة ، يختل هذا التوازن على وجه العموم نتيجة لتنازع الأضداد ، فتتبدل هذه الوحدة ، ويتحول التوازن إلى عدم توازن ، وتتلاشى الوحدة ، وعندئذ يتحتم علينا في السنة التالية أن نعيد إقامة التوازن

والوحدة من جديد . هذه هي مزية اقتصادنا المبرمج . والواقع أن هذا التوازن وهذه الوحدة يختلان جزئيا كل شهر أو كل ثلاثة اشهر ، مما يؤدي إلى ضرورة القيام بتسوية جزئية . وفي بعض الأحيان تبرز تناقضات ويختل التوازن بسبب عدم مطابقة التسوية الذاتية للواقع الموضوعي ، وهذا ما يطلق عليه ارتكاب خطأ. إن التناقضات تبرز على الدوام ويجري حلها على الدوام ، وهذا يشكل القانون الديالكتيكي لتطور الأشياء .

أما الوضع الآن فهو كما يلي : النضال الطبقي الجماهيري الواسع الشبيه بالعاصفة، في مرحلة الثورة ، قد انتهى الآن من حيث الأساس ، إلا أن النضال الطبقي بحد ذاته لم ينته بعد تماما ، فالجماهير الشعبية الغفيرة ترحب بالنظام الجديد من جهة ، ولكنها من جهة أخرى لم تألفه بعد ، وخبرة العاملين المنتسبين للحكومة عندنا ما تزال غير كافية وعليهم أن يثابروا على دراسة واستقصاء بعض المسائل الملموسة في ميدان التوجيهات السياسية . وهذا يعني أن نظامنا الاشتراكي لا يزال بحاجة إلى بعض الوقت ليترعرع ويتوطد ، وأن جماهير الشعب بحاجة أيضا إلى بعض الوقت لان تعتاد على هذا النظام الجديد ، وأن العاملين المنتسبين للحكومة ما زالوا بحاجة كذلك إلى بعض الوقت للتعلم والتزود بالتجارب . ومن الضروري جدا في هذا الوقت بالذات أن نعرض مسألة رسم خط فاصل بيننا وبين أعدائنا والتناقضات بين صفوف الشعب ، وكذلك مسألة المعالجة الصحيحة للتناقضات بين صفوف الشعب ، بغية حشد قوى جميع القوميات في بلادنا في سبيل خوض معركة جديدة – المعركة ضد الطبيعة – من أجل تنمية اقتصادنا وتطوير ثقافتنا ، لكي يتمكن شعبنا كله من اجتياز المرحلة الانتقالية الحالية بسهولة نسبية ، ومن أجل توطيد نظامنا الجديد وبناء دولتنا الجديدة .

٢ – مسألة استئصال المعادين للثورة

إن مسألة استئصال العناصر المعادية للثورة هي مسألة نضال ، وهذا النضال يدخل في ميدان التناقضات بيننا وبين أعدائنا . إننا نجد بين الشعب أناسا يختلف

رأيهم بعض الاختلاف في مسألة استئصال المعادين للثورة .فهناك فئتان من الأشخاص الذين يختلف رأيهم عن رأينا . فئة من الناس لديهم أفكار إنحرافية يمينية لا يميزون بيننا وبين أعدائنا ، فيعتبرون الأعداء كأنهم من نفس معسكرهم ، ويضعون في عداد أصدقائهم أولئك الذين تعتبرهم الجماهير كأنهم أعداء لها . أما جماعة الفئة الثانية ذوو الأفكار الإنحرافية ((اليسارية)) فإنهم يوَسِعون نطاق التناقضات بيننا وبين أعدائنا ، فينظرون إلى بعض التناقضات القائمة بين صفوف الشعب كأنها تناقضات بيننا وبين أعدائنا ، ويعتبرون بعض الناس كأنهم من العناصر المعادية للثورة في حين أنهم ليسوا في الواقع كذلك . إن أحداث هنغاريا قد أثارت شيئا من الاضطراب لدى بعض المثقفين في بلادنا ، ولكنها لم تؤد إلى زوابع . فما هو تفسير هذا ؟ ينبغي أن نقول ان احد أسباب ذلك هو أننا توقفنا إلى حد لا باس به في استئصال المعادين للثورة في بلادنا .

من المؤكد أن متانة دولتنا لا تتوقف بالدرجة الأولى على استئصال المعادين للثورة . بل تعود بالدرجة الأولى إلى وجود حزبنا الشيوعي وجيش التحرير والشعب الكادح ، الذين قد تصلبت أعوادهم في الكفاح الثوري الذي دام عدة عشرات من السنين . إن لحزبنا ولجيشنا جذورا عميقة في الجماهير ، وهما قد تصلبا بنار الكفاح الثوري الطويل الأمد ، وهما قادران على القتال . إن جمهوريتنا الشعبية لم تؤسس بشكل مفاجيء ، بل نمت نموا تدريجيا على أساس القواعد الثورية . وإن قسما من الديمقراطيين قد تمرسوا كذلك بالكفاح بقدر مختلف وتحملوا معنا المتاعب والآلام . وتصلب بعض مثقفينا أيضا في الكفاح ضد الاستعمار والقوى الرجعية ، وبعد التحرير مر عدد كبير منهم بعملية إعادة التثقيف الايديولوجي التي كانت غايتها رسم خط واضح بيننا وبين أعدائنا. وبالإضافة إلى ذلك ، تعود متانة دولتنا إلى كون تدابيرنا الاقتصادية صحيحة من حيث الأساس ، وإلى استقرار حياة الشعب التي أخذت تتحسن تدريجيا ، وإلى كون سياستنا حيال البرجوازية الوطنية والطبقات الأخرى هي سياسة صحيحة ، إلى غير ذلك من الأسباب . بيد أن نجاحاتنا في حقل استئصال المعادين للثورة هي دون ريب من الأسباب المهمة التي ساعدت في متانة

دولتنا . ولجميع هذه الاسباب ، فإن طلابنا ، بالرغم من أنه ما يزال بينهم عدد كبير ليس من أبناء عائلات الشغيلة ، إلا انهم ، باستثناء عدد ضئيل منهم ، وطنيون يساندون الاشتراكية ، ولم تحصل بينهم اضطرابات في أثناء أحداث هنغاريا . وكذلك الأمر فيما يتعلق بالبرجوازية الوطنية، ناهيك عن الجماهير الرئيسية – العمال والفلاحين .

لقد استأصلنا بعد التحرير عدد لا بأس به من العناصر المعادية للثورة . وكان بعضهم قد ارتكب جرائم كبيرة فحكم عليه بالإعدام كان هذا أمرا لا بد منه تماما ، وكان مطلبا من مطالب الجماهير الغفيرة ، وقد نفذ هذا المطلب من أجل تحرير الجماهير الواسعة التي كانت مضطهدة طوال فترة مديدة من قبل العناصر المعادية للثورة ومختلف الطغاة المحليين ، أي من أجل تحرير القوى المنتجة . ولو أننا لم نفعل ذلك لما استطاعت الجماهير الشعبية أن ترفع رأسها . وقد تغير الوضع تغيرا جذريا منذ سنة ١٩٥٦ . أما فيما يتعلق بالبلاد كلها فقد تم القضاء على القوى الرئيسية للعناصر المعادية للثورة . وقد تحولت مهمتنا الأساسية من تحرير القوى المنتجة إلى حماية وإنماء القوى المنتجة في ظل علاقات الإنتاج الجديدة . وثمة من لا يدركون أن سياستنا الحاضرة تطابق الوضع الحاضر وان السياسة التي تمشينا عليها في الماضي كانت تتجاوب مع الوضع الذي كان قائما آنذاك ، إنهم يحاولون التذرع بسياستنا الحاضرة لدحض المقررات التي اتخذت في السابق ، وهم يحاولون إنكار المكاسب العظيمة التي أحرزت في الماضي في حقل استئصال المعادين للثورة . إن هذا لخطأ تام ، والجماهير الشعبية لن تسمح به .

إن الشيء الأساسي في عملنا لاستئصال المعادين للثورة هو المكاسب ، إلا أن هناك أخطاءا أيضا . فقد حصلت في هذا العمل تجاوزات ، كما كانت هناك حالات نجا فيها المعادون للثورة من العقاب الذي يستحقونه . إن اتجاهنا قوامه : ((إذا كان هناك معادون للثورة ، فيجب استئصالهم ، وإذا كانت هناك أخطاء ، فيجب إصلاحها)) . وخطنا في عمل استئصال المعادين للثورة هو خط جماهيري . بيد أنه حتى ولو اتبع الخط الجماهيري فيمكن أيضا أن تقع عيوب في العمل ، إلا أن هذه

العيوب ستكون أقل نسبيا ويكون إصلاح الأخطاء أكثر سهولة نسبيا . إن الجماهير تكتسب في النضال خبرة . فإذا تصرفت تصرفا صحيحا توفرت لديها خبرة الأعمال الصحيحة ، وإذا ارتكبت أخطاء كان لها في الأخطاء المرتكبة عبرة .

إننا ، فيما يتعلق بالأخطاء المرتكبة في عمل استئصال المعادين للثورة ، قد اتخذنا أو نتخذ التدابير من أجل إصلاح جميع الأخطاء التي اكتشفت . أما الأخطاء التي لم تكتشف بعد ، فإننا نستعد لاتخاذ التدابير بشأنها عندما يتم اكتشافها . ويجب أن تعلن قرارات التبرئة وإعادة الاعتبار على نفس النطاق الذي سبق أن اتخذ القرار الخاطيء ضمنه . واني لاقترح القيام ، في هذه السنة أو السنة المقبلة ، بتدقيق ، من جميع الوجوه ، في عمل استئصال المعادين للثورة ، وذلك بغية استخلاص الخبرة وتشجيع روح العدالة وتوجيه ضربة إلى الاتجاهات الخبيثة(٣) . فعلى النطاق الوطني العام ، ينبغي أن يجري هذا التدقيق تحت إشراف اللجنة الدائمة لمجلس نواب الشعب الوطني واللجنة الدائمة للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني ، أما على النطاق المحلي فينبغي أن يجري تحت إشراف اللجان الشعبية ولجان المؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني في المقاطعات وفي المدن . ويكون علينا أثناء التدقيق أن نساعد جماهير الملاكات والنشطين الذين أسهموا في عمل استئصال المعادين للثورة ، وأن لا نصب عليهم الماء البارد ، لأن تثبيط عزيمتهم غير صحيح. ولكن إذا اكتشفت أخطاء فيجب إصلاحها حتما . وينبغي اتخاذ هذا الموقف من جانب جميع أجهزة الأمن العام ، ودوائر النيابة العامة ، والهيئات القضائية ، والسجون ، والأجهزة المشرفة على إعادة تثقيف المجرمين بواسطة العمل . وإننا لنرجوا أن يشارك في هذا التدقيق جميع أعضاء اللجنة الدائمة لمجلس نواب الشعب الوطني وأعضاء المؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني ونواب الشعب إذا توفرت عندهم الإمكانية . إن هذا سيسهم في تعزيز نظامنا القضائي وفي اتخاذ تدابير سليمة حيال المعادين للثورة وغيرهم من العناصر المجرمة .

ويمكن أن نصف الوضع في الوقت الحاضر فيما يتعلق بالعناصر المعادية للثورة ، كما يلي : ما يزال هناك معادون للثورة ، إلا أنهم ليسوا بكثيرين . وينبغي التصريح

قبل كل شيء بأن المعادين للثورة ما زالوا موجودين هناك . وثمة من يقول إن هؤلاء قد انقرضوا ، وإن السلام والاطمئنان يسودان في كل مكان ، وبإمكاننا أن نسوي وسائدنا وما علينا سوى أن ننام . إن هذا غير منطبق على الواقع . فالواقع أنه ما يزال هناك معادون للثورة (طبعا ليس في كل مكان ولا في كل هيئة) ، ويجب الاستمرار في مكافحتهم . ويجب أن ندرك أن العناصر المعادية للثورة ، التي لم تستأصل بعد والتي تركن إلى التستر ، لن تعدل عن خططها ، بل من المؤكد أنها ستنتهز كل فرصة مؤاتية لإثارة الاضطرابات . إن الاستعماريين الأميركيين وزمرة تشيانغ كاي شيك يستمرون في إرسال عملاء إلى أراضينا للقيام بأعمال تخريبية . وبعد استئصال العناصر المعادية للثورة ، التي كانت موجودة من قبل ، يمكن أن تظهر عناصر جديدة من المعادين للثورة. فإذا تخلينا عن اليقظة فقد نُخدع شر خدعة فندفع ثمن ذلك غاليا . فحيثما يثير المعادون للثورة الاضطراب يجب محقهم محقا حازما . ولكن إذا نظرنا إلى البلاد بمجموعها ، فمن الحق أن يقال انه لم يعد هناك كثير من العناصر المعادية للثورة . ومن الخطأ أيضا أن يقال ان عدد المعادين للثورة ما يزال كبيرا على نطاق البلاد بأسرها . إن الأخذ بوجهة النظر هذه يؤدي بنا أيضا إلى التشويش .

٣ ـ مسألة التعاون في الزراعة

ان عدد سكان الريف في بلادنا يتجاوز ٥٠٠ مليون إنسان ، وان تطور اقتصادنا الوطني وتوطد حكمنا يتوقفان على حالة الفلاحين إلى حد كبير للغاية . وفي رأيي أن الحالة في هذا الميدان جيدة بصورة جوهرية . فقد أنجزنا تعميم التعاونيات الزراعية، وتمكنا بذلك من حل التناقض الكبير بين التصنيع الاشتراكي والاقتصاد الزراعي الفردي في بلادنا . إن هذه السرعة التي تم بها تعميم التعاونيات الزراعية تثير شكوكا لدى بعض الناس إذ يتساءلون عما إذا كانت ستظهر نواقص في هذا الحقل ؟ ومع أن هناك بعض النواقص ، فهي لحسن الحظ ليست كبيرة ، والوضع سليم من حيث الأساس . فالفلاحون منصرفون إلى الإنتاج بحرارة شديدة ، وقد ازدراد إنتاج الحبوب في البلاد كلها رغم الكوارث التي حلت بنا من الفيضانات والقحط

والعواصف ، وقد كانت في العام الماضي أشد خطورة مما في جميع الأعوام السابقة. ولكن بعض الناس أثاروا زوبعة صغيرة ، إذ أنهم يقولون إن التعاون الزراعي ليس صالحا ، وإنه خال من كل مزية . فهل للتعاون من مزايا يا ترى ؟ إن الوثائق التي وزعت في الجلسة اليوم تتضمن معلومات عن تعاونية وانغ كوه فان[٤] في محافظة تسونهوا الواقعة في مقاطعة خاباي ، وبوسع الحاضرين جميعا أن يَطَّلِعوا على هذه المعلومات . إن هذه التعاونية تقع في منطقة جبلية عرفت على الدوام بالفقر ، وكانت تعيش بفضل معونة الحكومة الشعبية التي كانت تمونها بالحبوب كل سنة . ويوم أنشئت التعاونية لأول مرة في هذه المحافظة عام ١٩٥٣ ، أطلق عليها اسم ((تعاونية المعدمين)) . وقد تم القيام بنضال شاق هناك طوال أربع سنوات وأصبحت الحالة تتحسن في التعاونية سنة بعد سنة ، وحصل معظم أعضائها على كميات من الحبوب تفيض عن حاجته . إن ما تمكنت تعاونية وانغ كوه فان من التوصل إليه ينبغي أن تتمكن التعاونيات الأخرى من التوصل إليه أيضا في أحوال عادية حتى ولو استلزم ذلك وقتا أطول بقليل . إن هذا ليدل على أن المزاعم القائلة بعدم صلاح التعاون الزراعي ليس لها أساس من الصحة .

ويدل كذلك على أن إنشاء التعاونيات الزراعية يصحبه حتما نضال شاق . فإن كل شيء جديد يتطور وفق سبل متعرجة وفي غمرة نضال وكفاح ضد الصعوبات . ومن الوهم البحت أن يعتقد المرء بأن التقدم في بناء الاشتراكية يمكن أن يتحقق دون صعوبات ودون اتباع سبل متعرجة ودون بذل أقصى الجهود ، وبأن الرياح تجري على الدوام كما تشتهي السفن ، وأن النجاح يسير المنال .

من الذي يدعم التعاونيات بنشاط ؟ إنهم الأكثرية الساحقة من الفلاحين الفقراء من الفئة الدنيا من الفلاحين المتوسطين ، الذين يشكلون أكثر من ٧٠ بالمئة من سكان الريف . أما الفلاحون الآخرون فهم أيضا في غالبيتهم يعلقون الآمال على التعاونيات. وأما المستاؤون بالفعل فإنهم لا يشكلون سوى أقلية زهيدة . إن كثيرا من الناس لم يقوموا بتحليل هذه الحالة ، ولم يتبصروا من جميع الوجوه في نجاحات التعاونيات وفي نواقصها ، ولا في الأسباب التي نشأت عنها هذه النواقص ، فاعتبروا

الشيء الجزئي الوحيد الجانب شيئا عاما ، ونشأت عن ذلك زوبعة صغيرة بين بعض الناس القائلين بأنه ليس للتعاونيات من مزايا .

وكم يلزم من الوقت حتى ترسخ التعاونيات وتزول المزاعم القائلة بأن التعاونيات لا تتحلى بأية مزية ؟ إن تجربة نمو الكثير من التعاونيات تدل على أن هذا قد يتطلب زهاء خمس سنوات أو أكثر من ذلك بقليل . أما الآن فإن عمر قسم كبير من التعاونيات في البلاد لا يتعدى السنة إلا بقليل، ولا يحق للمرء أن يتطلب أن يسير كل شيء في التعاونيات على ما يرام . وفي رأيي أنه إذا تم إنشاء التعاونيات في فترة برنامج السنوات الخمس الأول وتوطيدها في فترة برنامج السنوات الخمس الثاني ، فإن ذلك ليعد عملا جيدا .

إن التعاونيات الآن هي في طريقها إلى التعزز التدريجي . وما يزال فيها بعض التناقضات التي تتطلب الحل . فهناك مثلا بعض تناقضات تتطلب حلا بين الدولة والتعاونيات ، وفي داخل التعاونيات ، وبين بعض التعاونيات المختلفة .

وبغية إيجاد حلول للتناقضات المذكورة آنفا ، علينا أن نوجه انتباهنا دائما إلى مسائل الإنتاج والتوزيع . ففي مسالة الإنتاج ، يجب أن تخضع الاستثمارات التعاونية لإدارة برامج الدولة الاقتصادية الموحدة وأن تحتفظ في الوقت نفسه بقدر معين من المرونة والاستقلال دون أن تخالف هذه البرامج ودون أن تخالف سياسات وشرائع وقوانين الدولة ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، ينبغي لكل عائلة تنضم إلى التعاونية أن تتقيد بالبرامج العامة التي تسير عليها التعاونية أو فريق الإنتاج ، ومع هذا التقيد ، يجوز لها أن تضع بنفسها برامج ملائمة متعلقة بقطع الأرض الشخصية وبكل استثمار آخر متروك للادارة الشخصية . أما في مسألة التوزيع ، فعلينا أن نأخذ بعين الاعتبار في آن واحد مصالح الدولة والمصالح الجماعية والمصالح الشخصية . فيجب وضع نسبة صحيحة بين الضرائب التي تجبيها الدولة وتكديسات التعاونية ومداخيل الفلاحين الشخصية ، وأن نسهر دائما على تسوية التناقضات في هذا الميدان . إن التكديسات ضرورية بالنسبة إلى كل من الدولة والتعاونيات ، ولكن لا يجوز أن تتعدى هذه التكديسات الحدود المقتضاة . وعلينا أن نبذل كل ما نستطيع كي

يتسنى للفلاحين في سنوات الموسم العادي أن يزيدوا مداخيلهم سنة بعد سنة على أساس ازدياد الإنتاج .

يقول كثيرون إن الفلاحين يعيشون عيشة قاسية . فهل هذا الرأي صحيح ؟ أجل ، إنه صحيح من جهة . هذا صحيح إذا قلنا إن بلادنا ، بعد أن عانت الاضطهاد والاستثمار من جانب الاستعماريين وعملائهم طيلة أكثر من مئة سنة ، أمست دولة فقيرة جدا حيث مستوى المعيشة ما زال منخفضا ، ليس لدى فلاحيها وحدهم بل لدى العمال والمثقفين أيضا . بالإمكان رفع مستوى معيشة الشعب كله شيئا فشيئا ، ولكن بشرط أن نبذل جهودا شاقة طوال عدة عشرات من السنين . فكلمة ((قاسية)) بهذا المعنى صحيحة . لكن هذا الرأي غير صحيح من جهة أخرى . إنه غير صحيح إذا قصد به أنه في السنوات السبع التي تلت التحرير لم تتحسن أحوال معيشة الفلاحين ، وأن أحوال معيشة العمال وحدهم قد تحسنت . الحقيقة أن أحوال معيشة العمال والفلاحين قد تحسنت بقدر ما باستثناء عدد ضئيل جدا منهم . فمنذ تحرير البلاد انعتق الفلاحون من استثمار الملاكين العقاريين وأخذ إنتاجهم ينمو سنة بعد سنة . لنأخذ الحبوب على سبيل المثال : في عام ١٩٤٩ بلغ محصول الحبوب في البلاد أكثر بقليل من ٢١٠ مليارات جين (الجين يساوي نصف الكيلوغرام – المعرب) ، في حين أنه تجاوز ٣٦٠ مليار جين بقليل في عام ١٩٥٦ ، أي أنه ازداد بمقدار نحو ١٥٠ مليار جين . وتبلغ الضريبة الزراعية التي تجبيها الدولة سنويا أكثر بقليل من ٣٠ مليار جين ولا يمكن اعتبار هذه الضريبة فادحة . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن مقادير الحبوب التي تشترى سنويا من الفلاحين بالسعر العادي تبلغ فقط أكثر بقليل من ٥٠ مليار جين . وتبلغ مقادير الحبوب المأخوذة سنويا في هذين البابين أكثر بقليل من ٨٠ مليار جين . ومع ذلك ، فإن أكثر من نصف كمية الحبوب هذه يباع في القرى والبلديات الريفية . فلا يجوز القول إذن بأن أحوال معيشة الفلاحين لم تتحسن . ونأمل أن نتمكن ، خلال بضع سنوات ، من جعل كمية الحبوب المأخوذة من الفلاحين بصفة ضرائب ومشتريات ، تستقر على وجه العموم عند حد يزيد قليلا عن ٨٠ مليار جين سنويا ، وذلك بغية تنمية الزراعة وتوطيد التعاونيات ، ولكي يتسنى لعائلات

الفلاحين في القرية ، التي لا تزال تعوزها اليوم الحبوب – وهذه العائلات قليلة العدد – أن تسد هذا العوز ، ولكي يصبح لدى جميع عائلات الفلاحين ، باستثناء بعض العائلات التي تختص بزراعة المزروعات الصناعية ، فائض من الحبوب أو على الأقل كميات كافية منها لسد حاجاتها ، لكي لا يبقى في القرية بعد ذلك فلاحون فقراء، ولكي يبلغ جميع الفلاحين مستوى معيشة الفلاحين المتوسطين أو يتجاوزوا هذا المستوى . وليس من الصحيح أن يقارن المرء بصورة سطحية بين مداخيل الفلاحين السنوية المتوسطة ومداخيل العمال السنوية المتوسطة ويقول إن مداخيل الفلاحين هي أدنى من مداخيل العمال . إن انتاجية عمل العمال هي أرفع بقدر كبير من إنتاجية عمل الفلاحين ، في حين أن الفلاحين ينفقون على معيشتهم أقل بكثير مما ينفق عمال المدن ، ولذلك لا يمكن القول بأن العمال يتمتعون بفوائد خاصة من جانب الدولة . إن أجر قسم قليل من العمال وبعض موظفي دوائر الدولة هو أعلى بقليل من الأجر المناسب ، والفلاحون إذ يرون هذا يكونون على حق في استيائهم ، فلذلك ينبغي تسوية هذا الأمر وفقا للظروف الملموسة .

٤ – مسألة الصناعيين والتجار

في حقل إصلاح النظام الاجتماعي في بلادنا ، وإلى جانب تعميم التعاون في الزراعة والصناعة الحرفية ، قد أنجز أيضا في عام ١٩٥٦ تحويل المؤسسات الصناعية والتجارية الخاصة إلى مؤسسات مختلطة تشترك فيها الدولة مع الأفراد . إن تحقيق هذا العمل بمثل هذه السرعة وهذا النجاح هو وثيق الارتباط بالواقع التالي وهو أننا سوّينا التناقض بين طبقة العمال والبرجوازية الوطنية ، باعتباره تناقضا بين صفوف الشعب . فهل حُل هذا التناقض الطبقي حلا تاما ؟ كلا ، إنه لم يحل حلا تاما . وهذا لا يزال يستلزم وقتا طويلا . ومع ذلك فإن هناك الآن من يقولون إن الرأسماليين قد أعيد تثقيفهم بشكل موفق وناجح إلى حد أنهم باتوا لا يختلفون عن العمال بشيء تقريبا ، وأنه لذلك لم يعد من حاجة إلى مواصلة العمل على إعادة تثقيفهم . وهناك من يذهبون إلى درجة القول بأن الرأسماليين يزيدون في مواهبهم

على العمال . وهناك أيضا من يقولون : إذا كانت إعادة التثقيف ضرورية ، فلماذا لا تكون طبقة العمال بحاجة إلى إعادة التثقيف؟ فهل هذه الأقوال صحيحة ؟ كلا بالطبع.

في أثناء بناء المجتمع الاشتراكي يحتاج كل إنسان إلى إعادة تثقيف ، فالمستثمرون بحاجة إلى إعادة تثقيف ، والشغيلة كذلك . فمن ذا الذي يقول بأن طبقة العمال ليست محتاجة إلى إعادة تثقيف؟ فمن المؤكد أن اعادة تثقيف المستثمرين واعادة تثقيف الشغيلة هما صنفان مختلفان من حيث طابعهما ولا يمكن وضعهما في مقام واحد . فطبقة العمال ، في غمرة النضال الطبقي والنضال ضد الطبيعة ، إنما تُحَوِّل المجتمع بمجموعه وتعيد تثقيف نفسها في الوقت ذاته . وعلى طبقة العمال أن تتعلم على الدوام في أثناء عملها ، وأن تتغلب على نواقصها تدريجيا ، وأن لا تبقى جامدة أبدا حيث هي . وإذا تكلمنا عن أنفسنا نحن المجتمعين هنا ، فإن كثيرا منا يحققون بعض التقدم في كل سنة ، أي أنهم يعيدون تثقيف أنفسهم كل سنة . لقد كانت لي فيما مضى أفكار غير ماركسية من مختلف الأنواع ، وإني لم أستوعب الماركسية إلا بعد ذلك . لقد درست الماركسية قليلا في الكتب وخطوت الخطوات الأولى في إعادة تثقيف نفسي ايديولوجيا ، ومع ذلك فإن إعادة التثقيف قد جرت بالأساس في غمرة النضال الطبقي الطويل الأمد . وعلي ، بالإضافة إلى ذلك ن أن أواصل الدرس في المستقبل أيضا ، وبذلك فقط أحقق بعض التقدم الجديد، وإلا فإني سأتخلف . فهل يمكن أن يكون الرأسماليون موهوبين إلى حد يستغنون معه عن مواصلة السعي لإعادة تثقيف أنفسهم؟

وهناك من يقولون إن البرجوازية الصينية قد فقدت الآن طابعها المزدوج وإنه لم يعد لها إلا طابع واحد . فهل يتفق هذا مع الواقع ؟ كلا ، لا يتفق مع الواقع . فأفراد العناصر البرجوازية قد أصبحوا مستخدمين في إدارات المؤسسات المختلطة وهم في طريقهم إلى التحول من مستَثمِرين الى شغيلة يكتسبون عيشهم بأنفسهم ، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ، ما برح هؤلاء البرجوازيون يتقاضون فوائد محددة من المؤسسات المختلطة ، وهذا يعني أنهم لم يقلعوا بعد عن طبيعتهم كمستَثمِرين . أما في ميدان الأفكار والمشاعر وعادات الحياة اليومية فإنه ما يزال هناك فرق غير

صغير بينهم وبين طبقة العمال . فكيف يمكن القول بأنهم فقدوا طابعهم المزدوج ؟ إنهم حتى في حال تخليهم عن تقاضي فوائد محددة ونزع بطاقة البرجوازية عنهم يظل من اللازم أن يثابروا مدة لا بأس بها على إعادة تثقيف أنفسهم فكريا . واذا ما اعتبر أن البرجوازية قد فقدت طابعها المزدوج فلا تبقى إذ ذاك مهمة لإعادة تثقيف الرأسماليين ولدراستهم .

والجدير بالقول أن هذه الآراء المذكورة هي غير منطبقة على الوضع الواقعي للصناعيين والتجار ، وهي كذلك لا تنطبق على رغبات معظم الصناعيين والتجار . ففي السنوات القليلة المنصرمة ، كان معظم الصناعيين والتجار يتوقون إلى الدراسة وقد حققوا تقدما محسوسا . إن إعادة تثقيف الصناعيين والتجار بشكل نهائي يجب أن تجري خلال العمل ، وعليهم أن يعملوا في المؤسسات مع العمال والمستخدمين ، وأن يجعلوا من المؤسسات قاعدة إعادة تثقيفهم . ولكن من المهم كذلك أن يغيروا بعض وجهات نظرهم القديمة بواسطة الدراسة . وينبغي أن تكون هذه الدراسة بالنسبة لهم اختيارية . وهناك كثيرون من الصناعيين والتجار أخذوا يجدون أنهم ، لدى عودتهم إلى المصانع بعد أن درسوا مدة عشرات من الأيام في صفوف الدراسة، يتكلمون في اغلب الأحيان لغة مشتركة مع جماهير العمال ومع ممثلي الجانب الحكومي ، مما يحسن أوضاع العمل المشترك . وهم يدركون بتجربتهم الشخصية أن متابعة الدراسة وإعادة تثقيف أنفسهم هي مفيدة لهم . إن الآراء التي أوردتها والتي قيل فيها بعدم وجوب الدراسة وإعادة التثقيف لا تعكس بتاتا آراء معظم الصناعيين والتجار ، إنها آراء معظم الصناعيين والتجار ، إنها آراء عدد قليل من الأشخاص ليس غير .

٥ – مسألة المثقفين

ان التناقضات بين صفوف شعبنا تتجلى أيضا بين المثقفين . إن عدة ملايين من المثقفين ، الذين كانوا سابقا في خدمة المجتمع القديم ، قد انتقلوا الآن إلى خدمة المجتمع الجديد ، وهنا تعرض المسالة التالية : كيف يمكن لهؤلاء المثقفين أن يبلغوا

مستوى متطلبات المجتمع الجديد ، وكيف يمكن أن نساعدهم كي يبلغوا هذا المستوى؟ وهذا أيضا يعتبر تناقضا بين صفوف الشعب .

إن معظم مثقفينا قد حققوا في السنوات السبع المنصرمة تقدما ملحوظا ، وهم يعلنون أنهم يناصرون النظام الاشتراكي . ويقوم كثير منهم بدراسة الماركسية بجد كبير ، وقد أصبح قسم منهم من الشيوعيين . وبالرغم من أن هؤلاء الرجال من هذا القسم يشكلون أقلية في الوقت الحاضر ، إلا أن عددهم يتزايد شيئا فشيئا . بالطبع ، ما يزال بين المثقفين أناس ما برحوا حتى الآن يشُكّون بالاشتراكية أو لا يتقبلونها ، ولكن هؤلاء ليسوا سوى أقلية .

إن العمل الضخم الشاق ، عمل بناء الاشتراكية في بلادنا ، يتطلب أن يعمل له أكبر عدد من المثقفين . فعلينا أن نثق بجميع المثقفين الراغبين حقا في العمل لقضية الاشتراكية ، وأن نحسن علاقاتنا معهم تحسينا جذريا ، وأن نساعدهم على حل جميع المسائل التي تتطلب حلا ، كيما نتيح لهم أن يظهروا مواهبهم ومؤهلاتهم بنشاط . وهناك كثير من رفاقنا لا يعرفون كيف يَتّحِدون مع المثقفين ، وهم يتصلبون في مواقفهم تجاه هؤلاء ، ولا يحترمون عملهم ، ويسمحون لأنفسهم في الميدان العلمي والثقافي بأن يتدخلوا بطريقة لا تليق في شؤون لا يجوز لهم التدخل فيها . فينبغي لنا أن نتخلص من جميع هذه النواقص .

وبالرغم من أن جماهير المثقفين الكبيرة قد حققت تقدما ، فإن هذا لا يجوز أن يكون سببا للقناعة . ولكي يكون المثقفون في مستوى متطلبات المجتمع الجديد بشكل تام ، ويؤلفوا كلا واحدا مع العمال والفلاحين ، ينبغي لهم أن يثابروا على إعادة تثقيف أنفسهم ، وأن ينبذوا شيئا فشيئا المفهوم البرجوازي عن العالم ويكّونوا لأنفسهم مفهوما بروليتاريا شيوعيا عن العالم . إن تبديل المفهوم عن العالم هو تبديل جذري ، ولا يسعنا حتى الآن أن نقول إن هذا التبديل قد انتهى أمره عند معظم المثقفين . إننا نأمل أن يواظب مثقفونا على السير قدما ، وأن يكّونوا لأنفسهم شيئا فشيئا خلال عملهم ودراستهم مفهوما شيوعيا عن العالم ، ويستوعبوا الماركسية اللينينية شيئا فشيئا أيضا كلا واحدا مع العمال والفلاحين ، إننا نأمل أن لا يتوقفوا في منتصف

الطريق ، وبالأحرى أن لا يتقهقروا ، لأن التقهقر سيؤدي بهم إلى ورطة . وبالنظر إلى حصول تبدلات في نظام بلادنا الاجتماعي ، وإلى زوال القاعدة الاقتصادية للأفكار البرجوازية بوجه أساسي ، فإنه بات من الضروري ومن الممكن أيضا أن يتبدل المفهوم عن العالم عند جماهير المثقفين الواسعة . إلا أن تبديل المفهوم عن العالم بشكل نهائي يتطلب وقتا طويلا جدا ، ولذلك يجب علينا أن نثابر على عملنا بأناة ، دون أي استعجال . سيكون هناك في الواقع وبلا ريب أناس لا يريدون مطلقا أن يتقبلوا الماركسية اللينينية فكريا ، ولا يريدون تقبل الشيوعية ، فلا ينبغي أن نكون لجوجين فيما نتوخاه من هؤلاء الناس . فإذا ما خضعوا لمتطلبات الدولة وقاموا بعملهم المشروع ، فيجب أن نتيح لهم الفرص للقيام بالأعمال الملائمة .

إن العمل الفكري والسياسي بين المثقفين والطلاب الشبان قد ضعف في الآونة الأخيرة ، وظهرت بينهم بعض الانحرافات . فالسياسة ، ومستقبل الوطن ، ومثل الإنسانية العليا ، يبدوا في رأي بعض الناس أن كل هذه لا تستحق الاهتمام . وفي رأي هؤلاء أن الماركسية كانت شائعة في زمن ما ، أما الآن فإنها لم تعد شائعة كالسابق . فإزاء هذه الحال ، يجب الآن تقوية العمل الفكري والسياسي . ويجب على كل من المثقفين والطلاب الشبان أن ينصرفوا إلى الدرس بجد واجتهاد . والى جانب اكتساب الاختصاص ، ينبغي لهم إحراز تقدم على الصعيد الفكري وكذلك على الصعيد السياسي ، ولهذا ينبغي لهم أن يدرسوا الماركسية ، وأن يدرسوا الأحداث الجارية والمسائل السياسية . إن انعدام وجهات النظر السياسية الصحيحة شبيه بانعدام الروح . إن إعادة التثقيف الايديولوجي التي جرت في المرحلة المنصرمة كانت ضرورية وقد حققت نتائج إيجابية، ولكن الأساليب المتخذة فيها كانت فظة نوعا ما فجرحت بعض الناس ، وهذا ليس بحسن . وفي المستقبل يجب تحاشي هذا النقص. إن جميع الدوائر والمنظمات يجب أن تكون مسؤولة عن العمل الفكري والسياسي . فالحزب الشيوعي وعصبة الشبيبة والدوائر الحكومية المسئولة عن هذا العمل ولا سيما المديرون والمعلمون في المؤسسات التعليمية يجب أن يهتموا بهذا العمل . إن اتجاهنا في حقل التربية والتعليم يجب أن يؤمن للأشخاص الذين نربيهم تطورا على

الصـعيد الخلقـي والعقلـي والجسـماني ، كيمـا يصـبحوا شـغيلة مثقفـين ذوي وعـي اشتراكي . ويجب نشر فكرة ممارسة الجد والاقتصـاد فـي بنـاء البلاد . ويجب إفهـام الشبيبة كلها أن بلادنا ما تزال في الوقت الحاضر فقيرة جدا ، وأنه يستحيل تغيير هذا الوضع بشكل جذري في أمد قصير ، وأنه لا يمكن جعل بلادنا قوية ومزدهرة خلال عشرات من السنين إلا عن طريق الجهود الموحدة لجميع الشبان وأبناء الشعب الذين يعملون بأيديهم . لقد شق لنا قيـام النظـام الاشـتراكي الطريـق إلـى عـالم مثـالي ، ولكن بناء هذا العالم المثالي يتوقف على عملنا الدائب النشيط . إن بعض الشبان والشابات يظنون أنه إذا كنا نحا في مجتمع اشتراكي فينبغي أن يكون كل شـيء علـى مـا يـرام ، وأنه بالإمكـان التمتـع بحيـاة سعيدة جـاهزة دون بـذل جهـود . إن هـذا الـرأي لا ينطبـق على الواقع .

٦ ـ مسألة الأقليات القومية

يبلغ عدد الأقليات القومية في بلادنا أكثر من ٣٠ مليون إنسان . وبـالرغم مـن كـون هؤلاء لا يشـكلون سـوى ٦ بالمئـة مـن مجمـوع سـكان الـبلاد ، إلا أن المنـاطق التـي يقطنونـهـا واسـعة بحيـث تشـمل ٥٠ أو ٦٠ بالمئـة مـن مجمـوع مسـاحة الـبلاد . ولـذلك فمـن الضـروري جـدا أن تقـام علاقـات طيبـة بـين قوميـة الهـان والأقليـات القوميـة . ومفتاح هذه القضية إنما هو التغلب علـى شـوفينية قوميـة الهـان الكبـرى . وفـي الوقت ذاتـه ينبغـي التغلـب علـى روح التعصـب القـومي المحلـي بـين الأقليـات القوميـة حيث توجد هذه الروح . فإن شوفينية قومية الهان الكبرى وكذلك التعصب القومي المحلي، كلاهما يعرقل اتحاد جميع القوميات . وهذا تناقض بين صفوف الشعب يجب التغلب عليه . لقد قمنا بعمل ما في هذا الميدان ، وقـد تحسنت العلاقـات بـين القوميـات كثيـرا بالقياس إلى المرحلة السابقة في معظم المناطق التي تقطنهـا الأقليات القوميـة ، ولكـن لا تزال هناك الآن بعض المسائل التي تتطلب حلا . ففي قسم من المناطق ما زال كل مـن شـوفينية قوميـة الهـان الكبـرى والتعصـب القـومي المحلـي موجـودا علـى درجـة خطيرة ، وهذا أمر يجب أن نعيره انتباها كافيا . وبفضـل جهـود جميـع القوميـات فـي

السنوات القليلة المنصرمة ، أنجزت من حيث الأساس الإصلاحات الديمقراطية والتحويلات الاشتراكية في الأغلبية الساحقة من مناطق الأقليات القومية ببلادنا . إن الإصلاحات الديمقراطية لم تتحقق بعد في التبت نظرا إلى أن الأوضاع هناك لم تتهيأ لذلك بعد . فإنه بمقتضى الاتفاق المؤلف من ١٧ بندا ، الذي عقد بين الحكومة المركزية وحكومة التبت المحلية ، ستتحقق إصلاحات النظام الاجتماعي حتما ، على أنه لا يمكن تحديد موعد تحقيقها إلا عندما يرى معظم الجماهير الشعبية في التبت وزعماؤها أن ذلك بات ممكنا ، ولا يجوز القبول بالاستعجال في هذه القضية . لقد اتخذ الآن قرار يقضي بعدم إجراء الإصلاحات هناك في غضون برنامج السنوات الخمس الثاني . أما مسألة معرفة ما إذا كانت الإصلاحات ستجري في غضون برنامج السنوات الخمس الثالث ، فلا يمكن حلها إلا بالنظر إلى ما سيكون الوضع في ذلك الحين(٥) .

٧ – التخطيط الموحد والتقدير الشامل والترتيبات الملائمة

ان التخطيط الموحد والتقدير الشامل المقصودين هنا يعنيان التخطيط الموحد والتقدير الشامل المقصودين هنا يعنيان التخطيط الموحد زالتقدير الشامل اللذين يمسان مصالح شعب يبلغ تعداده ٦٠٠ مليون إنسان . فإننا ، لدى وضع المشاريع ومعالجة الشئون والتفكير في المسائل ، يجب أن ننطلق من كون بلادنا تضم ٦٠٠ مليون نفس ، وأن لا ننسى هذا الأمر أبدا .

ولماذا تطرح هذه المسألة على بساط البحث ؟ أهناك أناس لا يعرفون بعد أن عدد سكان بلادنا ٦٠٠ مليون نفس ؟ إنهم يعرفون ذلك ، ولكن بعضهم ينسونه وهم في غمرة العمل ، ويعتبرون أنه كلما نقص عدد الناس وضاق نطاق النشاط كان ذلك أفضل . إن أولئك الذين يحملون في رؤوسهم فكرة ((الحلقة الضيقة)) هذه إنما يعارضون الفكرة القائمة على تحريك جميع العوائل الإيجابية ، والاتحاد مع جميع الناس الذين يمكن الاتحاد معهم ، وتحويل العوامل السلبية بقدر الإمكان إلى عوامل إيجابية ، والاتحاد مع جميع الناس الذين يمكن الاتحاد معهم ، وتحويل العوامل

السلبية بقدر الإمكان إلى عوامل إيجابية وتوجيهها نحو خدمة القضية العظمى ، قضية بناء المجتمع الاشتراكي . إني آمل أن يوسع هؤلاء أفقهم ، وأن يعترفوا بالفعل بأن عدد سكان بلادنا ٦٠٠ مليون إنسان ، وبأن هذا أمر موضوعي ، وأنه ثروتنا . إن عدد السكان في بلادنا كبير ، وهذا أمر جيد ، ولكنه بالطبع ينطوي على صعوبات. إن عمل البناء عندنا يتطور تطورا ضخما في جميع الميادين ويسجل نجاحات كبيرة ، إلا أنه في الوقت الحاضر ، في مرحلة الانتقال المتسمة بتبدلات اجتماعية كبيرة ، ما نزال نصادف في طريقنا قضايا صعبة . إن تطور القضية ووجود صعوبات في الوقت ذاته يشكلان تناقضا . فيجب علينا إيجاد حل لكل تناقض، وما من شك أنه بالإمكان إيجاد حل لهذه التناقضات . إن اتجاهنا هو تخطيط موحد وتقدير شامل وترتيبات ملائمة . ففي جميع المسائل ، سواء أ كانت تتعلق بالحبوب ، والكوارث الطبيعية ، والتوظيف ، والتعليم ، والمثقفين ، والجبهة الموحدة لجميع القوى الوطنية ، أو بالأقليات القومية ، ينبغي الانطلاق من وجهة نظر تخطيط موحد وتقدير شامل للشعب بأسره ، وينبغي وضع ترتيبات ملائمة حسب ما تسمح به إمكانيات الزمان المعين والمكان المحدد وبعد التشاور مع جميع الأوساط ذات الصلة بذلك . فلا يجوز على الإطلاق أن نتملص من الأمور متذرعين بأن هناك عددا ضخما من الناس وأن الناس متخلفون وأن الأمور تسبب كثيرا من المتاعب وأن القيام بها عسير . هل الذي قلته الآن يعني أن الحكومة ستضطلع بكل شيء حيال مشاكل جميع الناس وستضطلع بتحقيق جميع الأعمال ؟ كلا ، طبعا . فالمنظمات الاجتماعية أو الجماهير نفسها تستطيع أن تجد الوسائل لحل مشاكل كثير من الناس ومعالجة كثير من الشؤون ، وهي تستطيع أن تجد عددا كبيرا من الوسائل الصالحة لذلك . وهذا يدخل أيضا في الاتجاه القائل بالتخطيط الموحد والتقدير الشامل والترتيبات الملائمة ، فينبغي لنا أن نوجه في هذا الطريق المنظمات الاجتماعية والجماهير في جميع مناطق البلاد .

٨ – حول ((دع مئة زهرة تتفتح ومئة مدرسة فكرية تتبارى)) و ((التعايش الطويل الأمد والرقابة المتبادلة))

كيف صيغت الشعارات : ((دع مئة زهرة تتفتح ومئة مدرسة فكرية تتبارى)) و ((التعايش الطويل الأمد والرقابة المتبادلة)) ؟ لقد صيغت على أساس الوضع الملموس في الصين ، وعلى أساس الاعتراف بأن تناقضات مختلفة لا تزال موجودة في المجتمع الاشتراكي ، وعلى أساس المتطلبات الملحة للدولة التي تحتاج إلى السرعة في إنماء اقتصادها وثقافتها . فالسياسة القائلة ((دع مئة زهرة تتفتح ومئة مدرسة فكرية تتبارى)) إنما تحفز انطلاق الفن وتقدم العلم ، وتحفز ازدهار الثقافة الاشتراكية في بلادنا. ففي ميدان الفن يمكن أن تنمو بحرية أشكال وأساليب مختلفة ، وفي مجال العلم يمكن أن تتبارى بحرية مدارس متنوعة . ونحن نعتبر أن الترويج القسري لهذا الأسلوب أو لهذه المدرسة ، وتحريم ذلك الأسلوب أو تلك المدرسة ، بقوة السلطة الإدارية ، هو عمل يضر بنمو الفن والعلم . إن مسألة الصواب والخطأ في الفن وفي العلم ينبغي أن تحل عن طريق نقاش حر بين أوساط الفنانين والعلماء وعن طريق ممارسة الفن والعلم ، ولا يجوز أن تحل بأساليب بسيطة . وغالبا ما يكون امتحان الزمن ضروريا للبت فيما هو صحيح وما هو خاطيء . إن التاريخ يدل على أنه غالبا ما يكون الجديد والصحيح غير معترف به من قبل أكثرية الناس في باديء الأمر ، فلا يستطيع هذا أن ينمو إلا في غمرة النضال وبطرق ملتوية . وفي أغلب الأحيان لا يرى الناس أول الأمر في ما هو صحيح وحسن زهرة عاطرة ، بل بالعكس يعتبرونه عشبة سامة . فإن مذهب كوبرنيك عن المنظومة الشمسية ومذهب داروين عن النشوء والارتقاء كانا يُعتبران في زمانهما خاطئين ، وقد صمدا في نزاع مرير . وفي تاريخ بلادنا أيضا أمثلة كثيرة كهذه . وإذا قارنّا بين المجتمع القديم والمجتمع الاشتراكي ، لوَجدنا أن ظروف نمو الأشياء الناشئة في المجتمع الاشتراكي تختلف اختلافا جذريا عما في المجتمع القديم، وأنها باتت أفضل بكثير . بيد أن كبت القوى الناشئة ، وخنق الآراء المعقولة ما يزالان من الظواهر الكثيرة الحدوث .

وحتى لو كان الكبت عن غير عمد ، فإن مجرد العجز عن التمييز السليم يعرقل أيضا نمو الأشياء الناشئة . ولذلك يجب الاحتراس في مواجهة مسألة الصواب والخطأ في العلم وفي الفن ، وتشجيع النقاش الحر ، وعدم التسرع في إطلاق الاستنتاجات . إننا نعتبر أن اتخاذ هذا الموقف يكون من شأنه أن يساعد على تحقيق تطور العلم والفن بنجاح نسبيا .

ان الماركسية هي أيضا تطورت في غمرة النضال . ففي باديء الأمر كانت الماركسية تصطدم بهجمات الماركسية تصطدم بهجمات من كل نوع ، وتعتبر عشبة سامة . وهي في الوقت الحاضر وفي أجزاء شتى من العالم ما تزال تتعرض للهجمات ، وتعتبر عشبة سامة . ولكن وضعيتها في البلدان الاشتراكية تختلف عن ذلك كل الاختلاف . بيد أنه ما تزال في البلدان الاشتراكية أيضا أفكار غير ماركسية وكذلك هناك أفكار مناهضة للماركسية . إن التحويل الاشتراكي في بلادنا ، بما يختص بالملكية ، قد أنجز من حيث الأساس ، وإن نضال الجماهير الطبقي الواسع الشبيه بالعاصفة ، الذي كان قائما في المرحلة الثورية قد انتهى الآن من حيث الأساس ، غير أنه ما تزال هناك بقايا من طبقات الملاكين العقاريين والكومبرادور المخلوعة ، وما تزال البرجوازية موجودة ، والبرجوازية الصغيرة ما تزال في بداية إعادة تثقيفها . والنضال الطبقي لم ينته بعد . إن النضال الطبقي بين البروليتاريا والبرجوازية ، والنضال الطبقي بين مختلف القوى السياسية ، والنضال الطبقي بين البروليتاريا والبرجوازية في الحقل الايديولوجي ، كل ذلك ما برح طويلا ذا مد وجزر ، وهو في بعض الأحيان نضال عنيف جدا . إن البروليتاريا تجهد إلى تحويل العالم أيضا وفق مفهومها عن العالم . فمسألة معرفة من سينتصر ومن سينكسر ، أ هي الاشتراكية أم الرأسمالية ، لم تجد حلها الحقيقي بعد في هذا الميدان . فالماركسيون لا يزالون ، كما كانوا من قبل ، أقلية سواء في مجموع السكان أم بين المثقفين . ولذلك فإنه لزام على الماركسية ، كما كان لزاما عليها فيما قبل ، أن تنمو في غمرة النضال . إن الماركسية لا تستطيع أن تنمو إلا في النضال ، وكان الأمر هكذا في الماضي وهو هكذا اليوم ، وسيكون مثل ذلك حتما في المستقبل . إن ما هو

صحيح ينمو دائما في النضال ضد ما هو خاطيء . إن الحق والخير والجمال موجود دائما مقابل ما هو باطل وشر وقبيح ، وهو ينمو دائما في غمرة النضال ضد الباطل والشر والقبيح . وإذا نبذت الإنسانية شيئا خاطئا في كل مكان وقبلت حقيقة معينة في كل مكان ، فإن الحقيقة الجديدة تناضل ، هنا أيضا ، ضد الآراء الجديدة الخاطئة . إن هذا النزاع لن يتوقف أبدا . إن ذلك قانون تطور الحقيقة ، وهو بالطبع قانون تطور الماركسية .

من سينتصر ومن سينكسر ؟ إن هذا النزاع بين الاشتراكية والرأسمالية في بلادنا ، على الصعيد الايديولوجي ، لا يزال يتطلب وقتا طويلا وبعد ذلك فقط يتقرر المصير. ويعود هذا إلى أن تأثير البرجوازية والمثقفين الذين خلفهم لنا المجتمع القديم سيظل موجودا خلال مرحلة طويلة في بلادنا ، وهو سيدوم ، بوصفه ايديولوجية طبقية ، زمنا طويلا أيضا . فإذا نحن لم ندرك هذا الوضع إدراكا كافيا أو إذا نحن لم ندركه بتاتا ، فإننا نقع في خطأ جسيم ويؤول بنا الأمر إلى تجاهل ضرورة النضال الايديولوجي . إن النضال الايديولوجي يختلف عن سائر أشكال النضال، فلا يمكن في هذا النضال أن يُعتمد على الأساليب العنيفة القسرية ، بل لا بد من الاعتماد على أساليب شرح دقيق للحقيقة . وتتمتع الاشتراكية الآن في النضال الايديولوجي بشروط مؤاتية . فقوة الحكم الأساسية هي في أيدي الشعب الكادح الذي تقوده البروليتاريا . وللحزب الشيوعي قوة عظيمة ونفوذ رفيع . ومع أنه توجد في عملنا نواقص وأخطاء، فإن كل إنسان مستقيم يستطيع أن يرى أننا مخلصون للشعب ، وأننا نعمل بعزائم راسخة وأننا قادرون ، مع الشعب ، على أن نجعل وطننا جميلا ، وأننا قد أحرزنا حتى الآن نجاحات عظيمة وسنحرز أعظم منها في المستقبل . إن للأكثرية الكبرى من العناصر البرجوازية والمثقفين المتحدرين من المجتمع القديم روحا وطنية ، إنهم يريدون أن يخدموا الوطن الاشتراكي النامي نموا زاخرا ، وهم يدركون أنهم لن يجدوا إنسانا ما يستندون إليه ولا يمكن أن يكون لهم مستقبل وضاء إذا هم انفصلوا عن القضية الاشتراكية وعن الشعب الكادح الذي يقوده الحزب الشيوعي .

يسألنا الناس : إن معظم الناس في بلادنا باتوا يقرون بالماركسية كايديولوجية موجهة ، فهل يمكن انتقاد الماركسية ؟ أجل هذا ممكن بالتأكيد . فالماركسية حقيقة علمية ، وهي لا تخشى الانتقاد . فلو كانت الماركسية تخشى الانتقاد ، أو لو كان يمكن القضاء عليها بالانتقاد ، لما كانت صالحة لشيء . وفي الواقع ، ألا ينتقد المثاليون الماركسية كل يوم بجميع الوسائل الممكنة ؟ أليس الناس الذين يتمسكون بأفكار البرجوازية والبرجوازية الصغيرة ولا يريدون تبديلها ، ينتقدون الماركسية بجميع ما أوتوا من وسائل أيضا ؟ ينبغي للماركسيين أن لا يخشوا الانتقاد من أية جهة أتى . بل عليهم أن يتمرسوا حتى تتصلب أعوادهم ، وأن يتطوروا ويوسعوا مواقعهم في ظروف الانتقاد الآتي من الناس ، في معمعة الكفاح . يمكن أن نشبه النضال ضد الأفكار الخاطئة بالتلقيح ضد الجدري ، فإن الجسم يزداد مناعة تحت تأثير اللقاح . أما النبتة التي ربيت في وعاء زجاجي فلا تكون ذات حيوية قوية . وإن تحقيق السياسة القائلة : ((دع مئة زهرة تتفتح ومئة مدرسة فكرية تتبارى)) ، لا يضعف موقع الماركسية القيادي في العالم الايديولوجي ، بل على العكس من ذلك ، إنه يعزز هذا الموقع .

فما هي ، إذن ، السياسة الواجب اتباعها حيال الأفكار غير الماركسية ؟ إن حل هذه المسألة بسيط تجاه مناهضي الثورة المجاهرين والعناصر العاملة على تقويض قضية الاشتراكية ، ذلك أن نحرمهم من حرية الكلام ليس غير . ولكن الأمر يختلف حيال الأفكار الخاطئة الموجودة بين صفوف الشعب . فهل يمكن تحريم مثل هذه الأفكار وأن لا تعطي أية فرصة للإفصاح عنها؟ كلا، بالطبع . فإن اعتماد الأساليب البسيطة من أجل حل المسائل ذات الصفة الايديولوجية بين صفوف الشعب ومن أجل حل مسائل العالم الفكري ، هو غير مجد أبدا ، بل إنه مضر للغاية . وبالإمكان عدم السماح بإبداء أفكار خاطئة ، إلا أن هذه الأفكار ستظل رغم ذلك قائمة . أما الأفكار الصحيحة فلن تتمكن من الانتصار حينما تواجهها الآراء الخاطئة إذا كانت ناشئة في أوعية زجاجية ولم تتعرض للريح والمطر ولم تكتسب المناعة . ولذلك فإنه ليس إلا

عن طريق النقاش والانتقاد وتبيان الحقيقة ، يمكن حقا إنماء الأفكار الصحيحة والقضاء على الآراء الخاطئة ، ويمكن حل المسائل حلا حقيقيا .

إن ايديولوجية البرجوازية والبرجوازية الصغيرة ستظهر حتما ، وستعبر عن نفسها حتما بعناد وبجميع الوسائل الممكنة في المسائل السياسية والايديولوجية . ومن غير الممكن أن يحال دون ظهورها ودون التعبير عنها . ولا يجوز لنا أن نلجأ إلى أساليب الضغط لمنع هذه الايديولوجية من الظهور ، بل علينا أن ندعها تظهر ، وأن نقوم عند ظهورها بمناظرات فيها وبتوجيه الانتقادات اللازمة . ومما لا شك فيه أن من واجبنا انتقاد جميع الأفكار الخاطئة . ومن البديهي أنه لا يمكن عدم انتقاد الأفكار الخاطئة ، والنظر إليها بلا مبالاة وهي تنتشر في كل مكان ، والسماح لها بأن تحتكر السوق . بل إذا كانت هناك أخطاء فيجب انتقادها ، واذا ظهرت أعشاب سامة فيجب مكافحتها . غير انه ينبغي أن لا يكون الانتقاد متصفا بالجمود العقائدي ، ولا يجوز اللجوء في الانتقاد إلى الأساليب الميتافيزيقية ، بل ينبغي أن يُبذل الجهد لممارسة الأساليب الديالكتيكية . ويجب أن يبنى الانتقاد على التحليل العلمي وأن يكون مقنعا تماما . ولا يمكن حل المسائل عن طريق الانتقاد المتصف بالجمود العقائدي . إننا ضد جميع الأعشاب السامة ، ولكن علينا أن نميز بمنتهى الاحتراس بين ما هو حقا عشبة سامة وما هو حقا زهرة عاطرة . وعلينا ، بالاشتراك مع الجماهير ، ان نتعلم التمييز بمنتهى الاحتراس بين الأزهار العاطرة والأعشاب السامة ، وأن نكافح مع الجماهير الأعشاب السامة معتمدين الأساليب القويمة .

وعلينا ، ونحن ندحض الجمود العقائدي ، أن نحرص على دحض النزعة التحريفية . فالنزعة التحريفية ، أو الانتهازية اليمينية ، تيار ايديولوجي برجوازي أشد خطرا بكثير من الجمود العقائدي . إن أصحاب النزعة التحريفية أي الانتهازيين اليمينيين ، يناصرون الماركسية بالأقوال، وهم ايضا يهاجمون ((الجمود العقائدي)) . ولكن ما يهاجمونه إنما هو بالضبط أهم عناصر الماركسية . إنهم يحاربون المادية والديالكتيك أو يشوهونهما ، ويحاربون الدكتاتورية الديمقراطية الشعبية والدور القيادي للحزب الشيوعي أو يحاولون إضعافهما ، ويحاربون التحويل الاشتراكي

والبنـاء الاشـتراكي أو يحـاولون إضـعافهما . وبعـد أن انتصـرت الثـورة الاشـتراكية بصورة أساسية في بلادنا ، ما يزال في المجتمع أنـاس تـراودهم أحلام بإعـادة النظـام الرأسـمالي ، فهـم يحـاربون طبقـة العمـال فـي جميـع الميـادين بمـا فـي ذلـك الميـدان الايديولوجي . وأصحاب النزعة التحريفية هم خير أعوان لهم في هذا الكفاح .

إن منطوق الشعارين ((دع مئة زهرة تتفتح)) و ((دع مئة مدرسة فكريـة تتبـارى)) يظهر أنه ليس لهما طابع طبقي ، فمن الممكن أن تستخدمهما البروليتاريا ، كما يمكن أن تستخدمهما البرجوازية والناس الآخرون . إن لكل طبقة ، ولكل فئـة ، ولكـل كتلـة اجتماعيـة مفهومهـا الخـاص بهـا عـن الأزهـار العـاطرة والأعشـاب السـامة . فمـا هـي المقـاييس الموجـودة لـدينا الآن للتميـز بـين الأزهـار العـاطرة والأعشـاب السـامة ، إذا نظرنـا إلـى الأمور من وجهة نظر الجمـاهير الشـعبية الغفيـرة ؟ وكيـف نحـدد فـي حيـاة شعبنا السياسية مواضـع الصـواب والخطـأ في أقوالنا وأفعالنا ؟ نحن نعتبر أنـه بالاسـتناد إلى مباديء دستور دولتنـا ، وبالاسـتناد إلـى إرادة الأكثريـة السـاحقة من شـعبنا وإلـى المنـاهج السياسـية العامـة التـي أعلنتهـا فـي مناسـبات مختلفـة جميـع الأحـزاب والكتـل السياسية في بلادنـا ، يمكن أن تكون هذه المقاييس بخطوطـها العامة هي هذه :

١ ــ ما يساعد على اتحاد الشعب كله في بلادنا المتعددة القوميات ، لا ما يبـث الشقاق داخل صفوف الشعب .

٢ ــ مـا يسـاعد علـى إجـراء التحويـل الاشـتراكي والبنـاء الاشـتراكي ، لا مـا يضر بهما .

٣ ــ ما يساعد على توطيد الديكتاتورية الديمقراطية الشعبية ، لا ما يقوض أو يضعف هذه الدكتاتورية .

٤ ــ ما يساعد علـى توطيد المركزيـة الديمقراطيـة ، لا مـا يقـوض أو يضـعف هذا النظام .

٥ ــ ما يساعد على تعزيز قيادة الحزب الشيوعي ، لا ما يبعد عن هذه القيـادة أو يضعفها.

٦ – ما يساعد على التضامن الاشتراكي الأممي والتضامن الأممي بين جميع الشعوب المحبة للسلام ، لا ما يُلحق الأذى بهذين الشكلين من أشكال التضامن.

وأهم هذه المقاييس الستة مقياس الطريق الاشتراكي ومقياس قيادة الحزب . إن الغاية من بسط هذه المقاييس هي مساعدة الشعب على نشر نقاش حر حول المسائل المتنوعة وليست منع هذا النقاش . أما الذين لا يوافقون على هذه المقاييس فما زال بوسعهم أن يبدوا آراءهم ويجادلوا . إلا أنه حين تصبح لدى معظم الناس مقاييس محددة بوضوح ، يصبح بالإمكان ، عن طريق اعتماد هذه المقاييس ، معرفة ما إذا كانت أقوال الناس وأفعالهم صحيحة أم لا ، ومعرفة ما إذا كانت أزهارا عاطرة أو أعشابا سامة . والمقاييس المذكورة آنفا هي مقاييس سياسية . أما معرفة صحة النظريات العلمية ومستوى الأعمال الفنية فتستلزم بالطبع بعض مقاييس خاصة أخرى . بيد أن المقاييس السياسية الستة المذكورة هذه يمكن اعتمادها أيضا في الحكم على أي عمل علمي أو فني. فهل يمكن للعمل العلمي أو الفني الذي يكون مفيدا في بلاد اشتراكية كبلادنا أن يتنافى مع هذه المقاييس السياسية ؟

إن جميع وجهات النظر المعروضة آنفا هي مبنية على أوضاع بلادنا التاريخية الملموسة . وبما أن الأحوال تختلف في مختلف البلدان الاشتراكية والأحزاب الشيوعية ، فإننا لا نعتقد بتاتا أنها مُلزمة أو مضطرة إلى اعتماد الأساليب الصينية .

ثم إن شعار ((التعايش الطويل الأمد والرقابة المتبادلة)) هو أيضا من نتائج الأوضاع التاريخية الملموسة في بلادنا . وهذا الشعار لم يطلق فجأة البتة ، بل جرى إعداده طوال عدة سنوات . إن فكرة التعايش الطويل الأمد موجودة منذ زمن بعيد . فلقد أقيم النظام الاشتراكي في السنة الماضية من حيث الأساس ، وصيغت هذه الشعارات وأطلقت بوضوح . فلماذا ينبغي القبول بالتعايش الطويل الأمد بين الأحزاب الديمقراطية التابعة للبرجوازية وللبرجوازية الصغيرة وبين الحزب السياسي التابع لطبقة العمال ؟ يعود هذا إلى أنه ليس هناك ما يستوجب منا عدم انتهاج سياسة التعايش الطويل الأمد مع جميع الأحزاب التي تعمل جهدا بالفعل على

توحيد الشعب في سبيل قضية الاشتراكية والتي تتمتع بثقة الشعب . لقد قلت في الدورة الثانية للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني في حزيران (يونيو) ١٩٥٠ ما يلي : ((إذا كان هناك أحد يرغب حقا في خدمة الشعب يساعده حقا في فترة عسيرة عليه ويأتي أعمالا طيبة ، وإذا ثابر على ذلك فيما بعد أيضا دون أن يتوقف في منتصف الطريق ، فلن يكون لدى الشعب والحكومة الشعبية ما يسوغ إقصاءه وعدم إعطاء الفرصة له لكي يعيش ويخدم الشعب .)) إن ما قلته هنا يشكل بالضبط الأساس السياسي للتعايش الطويل الأمد بين الأحزاب المختلفة . إن التعايش الطويل الأمد بين الحزب الشيوعي والأحزاب الديمقراطية هو رغبتنا ، وكذلك سياستنا . أما فيما يتعلق بمعرفة ما إذا كانت الأحزاب الديمقراطية تستطيع العيش زمنا طويلا ، فهذا أمر لا يتوقف على رغبة الحزب الشيوعي وحده بل يتوقف كذلك على كيفية تصرف الأحزاب الديمقراطية وعلى ما إذا كانت تتمتع بثقة الشعب بها . وواقع الرقابة المتبادلة بين الأحزاب قائم أيضا منذ زمن بعيد ، أي يوجه بعضها إلى بعض الآراء وتتبادل الانتقاد . والرقابة المتبادلة ليست بالطبع وحيدة الجانب ، فبوسع الحزب الشيوعي أن يراقب الأحزاب الديمقراطية ، وبوسع الأحزاب الديمقراطية أن تراقب الحزب الشيوعي كذلك . ولماذا يُسمح للأحزاب الديمقراطية بالرقابة على الحزب الشيوعي ؟ لأن الحزب ، شأنه شأن الإنسان ، بحاجة كبيرة إلى سماع آراء مختلفة عما يرتأيه . وكل يعلم أن من يقوم بالرقابة على الحزب الشيوعي هو بالدرجة الأولى الشعب الكادح وجماهير أعضاء الحزب . غير أن الفائدة تكون أكثر عندما تشترك الأحزاب الديمقراطية في هذه الرقابة . ولا شك في أن الرأي المقدم والانتقاد المتبادل بين الأحزاب الديمقراطية والحزب الشيوعي لا يتيحان إبراز الدور الايجابي للرقابة المتبادلة إلا عندما يتطابق هذا الرأي وهذا الانتقاد مع المقاييس السياسية الستة التي سبق ذكرها . ولذلك نرجو أن توجه جميع الأحزاب الديمقراطية انتباهها إلى إعادة التثقيف الايديولوجي وأن تسعى إلى التعايش الطويل الأمد مع الحزب الشيوعي والرقابة المتبادلة بينها وبينه لكي تكون على مستوى متطلبات المجتمع الجديد .

٩ – حول مسألة الفتن
التي أثارها عدد قليل من الناس

لقد حصلت في بعض مناطق البلاد عام ١٩٥٦ إضرابات قام بها عدد قليل من العمال والطلاب. والسبب المباشر لهذه الفتن كان عدم تلبية بعض المطالب المادية . ومن هذه المطالب ما يجب ويمكن أن يلبى ، ومنها ما لا مبرر له وقد بولغ فيه إلى حد أنه لا يمكن تلبيته في الوقت الحاضر . بيد أن هناك عاملا أهم من ذلك أثار هذه الفتن ، هو بيروقراطية الإدارة . والمسئولية عن بعض الأخطاء الناشئة عن هذه البيروقراطية تقع على عاتق أجهزة الإدارة العليا ، فلا يجوز إلقاء التبعة بكاملها على عناصر القاعدة . وهناك سبب آخر للفتن هو افتقار العمال والطلاب على التثقيف الايديولوجي والسياسي . وحصلت في سنة ١٩٥٦ أيضا بعض الفتن بين أعضاء عدد قليل من التعاونيات الزراعية ، وكان سببها الرئيسي أيضا هو بيروقراطية الإدارة وافتقار الجماهير إلى التثقيف .

ينبغي الاعتراف بأنه في كثير من الحالات يميل قسم من الجماهير إلى تركيز انتباهه على مصالحه الآنية الجزئية الشخصية ، ولا يدرك ، أو لا يدرك كفاية ، المصالح الطويلة الأمد ، مصالح الدولة بأسرها والجماعة . إن قسما لا بأس به من الشبيبة ، بسبب افتقاره إلى التجربة السياسية وتجربة الحياة الاجتماعية ، لا يعرف أن يقارن بين الصين القديمة والصين الجديدة ، ويصعب عليه أن يدرك إدراكا عميقا ذاك الكفاح المرير العسير الفائق التصور الذي خاضه شعبنا قبل أن يخلع نير الاستعمار ورجعيي الكومينتانغ ، ويصعب عليه أن يدرك إدراكا عميقا ذاك الكفاح المرير العسير الفائق التصور الذي خاضه شعبنا قبل أن يخلع نير الاستعمار ورجعيي الكومينتانغ ، ويصعب عليه أن يدرك إدراكا عميقا ماهية العمل الدائب الواجب بذله طوال زمن مديد من أجل بناء مجتمع اشتراكي سعيد . ولذلك ينبغي لنا أن نقوم من غير انقطاع بالعمل التربوي السياسي الحي الواقعي بين الجماهير ، وأن

نشرح لها دائما وطبقا للحقيقة ما يعرض من صعوبات ، وأن نشاورها فيما يجب اتخاذه من تدابير للتغلب على هذه الصعوبات .

نحن لا نقبل بالفتن ، لأن التناقضات بين صفوف الشعب يمكن حلها بطريقة ((وحدة – انتقاد – وحدة)) ، في حين أن الفتن تسبب على الدوام خسائر وهي لا تتلاءم مع نمو القضية الاشتراكية . نحن متأكدون من أن الجماهير الشعبية الغفيرة في بلادنا تناصر الاشتراكية ، ومتأكدون من أنها محبة للتقيد بالنظام وللعدالة ، ومن أنها لن تثير أبدا الفتن التي لا مبرر لها . إلا أن هذا لا يعني بتاتا أن إمكانية وقوع الفتن بين الجماهير في بلادنا قد زالت . وفي هذه المسالة ينبغي أن نوجه انتباهنا إلى ما يلي :

١ – من الضروري ، لكي نقضي بشكل جذري على أسباب الفتن ، أن نتخلص بشكل حازم من البيروقراطية ، وأن نعزز التثقيف الايديولوجي والسياسي بقدر كبير ، وأن نحل جميع أنواع التناقضات على نحو ملائم . فإذا تحقق هذا الشرط فلا تعود هناك الفتن بوجه عام .

٢ – إذا ما حصلت فتن بسبب عدم إجادتنا في العمل ، فينبغي توجيه المشترك فيها من الجماهير وجهة صحيحة ، واعتبار هذه الفتن وسيلة خاصة لتحسين العمل ولتثقيف الملاكات والجماهير ، وكذلك لحل المسائل التي لم تحل خلال العمل اليومي . وفي أثناء معالجة أية فتنة ينبغي القيام بعمل دقيق ، فلا يجوز القبول بأساليب بسيطة ، ولا يجوز ((الإسراع في إعلان الانسحاب قبل الإجهاز على الخصم)) . لا يجوز أن يطرد المحرضون على الفتن من بين الجماعات دون تبصر باستثناء العناصر التي تكون قد خالفت قانون العقوبات والعناصر المناهضة للثورة التي ما زالت تقوم بنشاط تخريبي ، وينبغي أن تعامل هذه العناصر وفقا للقانون . إن فتنا يقوم بها عدد قليل من الناس في بلاد رحبة كبلادنا ليست شيئا يستحق الدهشة والضجة بتاتا ، ولكنه حري بنا أن نستخدمها لتساعدنا على التخلص من البيروقراطية.

في مجتمعنا أيضا عدد ضئيل من الناس الذين لا يأبهون للمصالح العامة ، ويمتنعون عن الإصغاء إلى العقل ويرتكبون الجرائم ، ويخالفون القانون . ومن الممكن أن يستغلوا توجيهاتنا السياسية ويشوهوها ، وأن يتقدموا عن قصد بمطالب غير معقولة بغية إثارة الجماهير أو ينشروا عن قصد الشائعات لبعث الحوادث وانتهاك النظام الطبيعي في المجتمع . إننا لا نوافق مطلقا على أن ندع هؤلاء الناس يتصرفون على هواهم ، بل بالعكس ، يجب أن نتخذ حيالهم تدابير القمع الضرورية التي ينص عليها القانون . إن معاقبة هذه الفئة من الناس هي مطالب جماهير المجتمع الغفيرة ، وعدم معاقبتهم هو أمر يتنافى مع رغبة الجماهير .

١٠ – هل يمكن أن يتحول شيء سيء إلى شيء جيد

سبق أن قلت إن الفتن التي تظهر بين الجماهير ، في مجتمعنا ، هي شيء سيء ، وإننا لا نقبل بها . ولكن مثل هذه الحوادث ، حين تقع فعلا ، يمكن أن تدفعنا إلى استخلاص العبر ، إلى التخلص من البيروقراطية ، والى تثقيف الملاكات والجماهير. ففي مثل هذا يمكن أن يتحول الشيء السيء إلى شيء جيد . إن أحداث هنغاريا هي شيء سيء ، وهذا أمر بديهي في نظر كل إنسان . إلا أن لهذه الأحداث أيضا طابعا مزدوجا ، فبفضل التدابير الصحيحة التي اتخذها الرفاق الهنغاريون أثناء هذه الأحداث ، تحولت أحداث هنغاريا من شيء سيء إلى سيء جيد . ولقد باتت هنغاريا الآن أشد متانة من ذي قبل ، وقد استخلصت بلدان المعسكر الاشتراكي الأخرى من ذلك درسا أيضا .

إن الحملة المعادية للشيوعية والمعادية للشعب ، التي شُنت على نطاق عالمي في النصف الثاني من سنة ١٩٥٦ ، هي أيضا بالطبع شيء سيء . ولكنها كانت درسا للأحزاب الشيوعية ولطبقة العمال في مختلف البلدان وصلّبتها وتحولت هكذا إلى شيء جيد . ففي أثناء هذه الحملة ، رأينا في بلدان كثيرة قسما من أعضاء الأحزاب

الشيوعية ينسحبون من هذه الأحزاب . إن انسحاب بعض الأعضاء من صفوف حزب ، وانخفاض عدد أعضاء هذا الحزب بسبب هذا الانسحاب ، هو بالتأكيد شيء سيء ، إلا أن لهذا الأمر أيضا جانبا جيدا . فالعناصر المتذبذبة لم ترد البقاء بصفوف الحزب ، لذلك غادرته ، غير أن معظم أعضاء الحزب ، وهم الأعضاء الراسخون في معتقداتهم ، قد زادوا من تكاتفهم في سبيل النضال . فأي شيء سيء في هذا ؟

وموجز القول أنه علينا أن نتعلم كيف ننظر في المسائل من جميع الوجوه ، أي لا نرى فقط الوجه الظاهري للأشياء ، بل يجب أن ننظر إلى وجهها الخلفي أيضا . ففي شروط معينة يمكن لشيء سيء أن يعطي نتائج جيدة ، كما يمكن لشيء جيد أن يعطي نتائج سيئة . لقد قال لاوتسي منذ أكثر من ٢٠٠٠ سنة : ((في التعاسة تعيش السعادة وفي السعادة تكمن التعاسة))[٦] . إن غزو الصين من قبل اليابان كان في نظر اليابانيين نصرا ، واحتلال مناطق واسعة في الصين من قبل المعتدين كان في نظر الصينيين هزيمة . بيد أنه في هزيمة الصين من قبل المعتدين كان في نظر الصينيين هزيمة . بيد أنه في هزيمة الصين كان يعيش النصر ، وفي انتصار اليابان كانت تكمن الهزيمة . أو لم يؤكد التاريخ ذلك ؟

إن الناس في جميع بلدان العالم اليوم يتحدثون عن احتمال نشوب حرب عالمية ثالثة . فيجب علينا إزاء هذه المسألة أن نكون مستعدين معنويا وأن نواجه المسألة بشكل تحليلي . إننا نريد السلم ونناهض الحرب بصورة حاسمة . إلا أنه إذا عمد الاستعماريون ، رغم كل شيء ، إلى شن الحرب ، فلا يجوز لنا أن نخاف ذلك . إن موقفنا تجاه هذه المسألة هو نفس موقفنا أمام أية ((اضطرابات)) . أولا ، نحن ضدها، ثانيا ، نحن لا نخافها . إن الحرب العالمية الأولى قد أعقبها ميلاد الاتحاد السوفياتي البالغ عدد سكانه ٢٠٠ مليون إنسان . والحرب العالمية الثانية أعقبها تشكل المعسكر الاشتراكي البالغ عدد سكانه ٩٠٠ مليون إنسان . ومن المؤكد أنه إذا ما عمد الاستعماريون ، رغم كل شيء ، إلى شن حرب عالمية ثالثة ، فإن مئات الملايين من الناس سينتقلون حتما ، نتيجة لهذه الحرب ، إلى جانب الاشتراكية ، ولا يبقى تحت

حكم الاستعمار سوى رقعة صغيرة من الارض ، ومن الممكن أيضا أن ينهار كل النظام الاستعماري انهيارا تاما.

في شروط معينة يتحتم أن يتحول كل مظهر من المظهرين المتعارضين لتناقض ما إلى نقيضه نتيجة التنازع بينهما . إن الشروط هنا هامة . فبدون شروط معينة ، لا يمكن لأي من هذين المظهرين المتنازعين أن يتحول إلى نقيضه . إن البروليتاريا هي التي ترغب أكثر من كل الطبقات الأخرى في العالم في تغيير وضعها ، وتعقبها في ذلك شبه البروليتاريا ، ذلك أن الأولى لا تملك شيئا البتة ، والثانية تملك شيئا ولكنه قليل . إن الوضع القائم حاليا ، حيث تتحكم الولايات المتحدة في أكثرية الأصوات في هيئة الأمم المتحدة وتشرف على العديد من مناطق العالم ، ليس سوى وضع عابر ، فسيأتي حتما اليوم الذي يتغير فيه هذا الوضع. وسيتغير كذلك وضع الصين بصفتها بلادا فقيرة ومحرومة من جميع الحقوق في المسرح الدولي ، وستصبح هذه البلاد الفقيرة غنية وتحوز جميع حقوقها بعد أن أصيبت بحرمان عام في جميع الحقوق ، وبعبارة أخرى ، فإن شيئا ما سيتحول إلى نقيضه . والشرط الحاسم هنا هو النظام الاشتراكي ونضال الشعب المتراص كتلة واحدة .

١١ – حول ممارسة التوفير

أود أن أعرض هنا مسألة ممارسة التوفير . إننا ننوي القيام بالبناء على نطاق واسع ، ولكن بلادنا ما تزال فقيرة جدا ، ويكمن هنا التناقض . ومن الوسائل الصالحة لحل هذا التناقض أن نراعي من جميع الوجوه وبلا كلل ممارسة صارمة للتوفير .

ففي حركة ((سان فان)) (أو ضد الشرور الثلاثة) عام ١٩٥٢ ، كنا نكافح الفساد والإسراف والبيروقراطية ، ونتشدد بنوع خاص في مكافحة الفساد . وفي عام ١٩٥٥ نادينا بممارسة التوفير ، وكان جُل الانتباه موجها آنذاك إلى مكافحة المقاييس العالية بإفراط في الإنشاءات الأساسية غير المعدة للإنتاج ، وكذلك إلى التوفير في المواد الأولية في الإنتاج الصناعي ، ولقد أحرزنا نجاحات كبيرة في هذا الصدد . ففي ذلك الحين لم تكن سياسة التوفير مطبقة بدقة في جميع فروع الاقتصاد الوطني ،

ولا في الدوائر الحكومية ، والوحدات العسكرية ، والمؤسسات التعليمية ، والمنظمات الشعبية بوجه عام . أما في السنة الحالية ، فمن الضروري أن ندعو إلى ممارسة التوفير ومكافحة الإسراف في جميع ميادين حياة البلاد . إن الخبرة ما تزال تعوزنا في البناء في البناء . وقد حصلت في السنوات القليلة المنصرمة ، إلى جانب النجاحات الكبيرة ، حالات إسراف أيضا . فعلينا أن نبني شيئا فشيئا عددا ما من المؤسسات الكبيرة الحديثة لكي تكون بمثابة هيكل عظمي يستحيل بدونه تحويل بلادنا في مدى عشرات من السنين إلى دولة قوية ذات صناعة حديثة . غير أنه لا يجوز التصرف على هذا النحو حيال أكثرية المؤسسات ، بل ينبغي أن ننشيء المزيد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وأن نستخدم كذلك استخداما كاملا القاعدة الصناعية التي ورثناها عن المجتمع القديم ، وأن نبذل جميع جهودنا من أجل التوفير ، وذلك لكي نعمل أكثر بكميات مالية أقل . بعد أن قامت الدورة الثانية العامة التي عقدتها اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٥٦ ، بالتشديد على مبدأ الممارسة الصارمة للتوفير ومكافحة الإسراف ، أخذ هذا المبدأ يظهر أثره خلال هذه الأشهر القليلة . فينبغي لحركة ممارسة التوفير أن تُنَفَذ على نحو كامل وبلا كلل . إن مكافحة الإسراف ، شأنها شأن انتقاد الأخطاء والنواقص الأخرى ، يمكن تشبيهها بغسل الوجه . أو ليس على المرء أن يغسل وجهه كل يوم ؟ إن على الحزب الشيوعي ، والأحزاب الديمقراطية ، والديمقراطيين اللاحزبيين ، والمثقفين ، والصناعيين والتجار ، والعمال ، والفلاحين ، وأصحاب الحرف اليدوية، وبكلمة مختصرة ، علينا جميعا نحن ال ٦٠٠ مليون إنسان العائشين في الصين ، أن نناضل من أجل ازدياد الإنتاج وممارسة التوفير ، ضد الإسراف والتبذير . إن لهذا أهمية خارقة من الناحية الاقتصادية ، بل من الناحية السياسية أيضا. وتظهر الآن بين عدد كبير من الموظفين عندنا ميول خطرة تبدو في الامتناع عن مشاطرة الجماهير أفراحها وأتراحها ، وفي السعي إلى المجد الشخصي والمصلحة الفردية . هذا شيء سيء جدا . إننا نطلب ، في سياق الحركة الداعية إلى ازدياد الإنتاج وممارسة التوفير ، تبسيط جهاز دوائرنا ، وتحويل أفراد الملاكات إلى

أجهزة الدرجات الدنيا ، مما يتسنى لعدد لا باس به من الملاكات إلى أجهزة الدرجات الدنيا ، مما يتسنى لعدد لا بأس به من الملاكات العودة إلى المؤسسات الإنتاجية . فهذه طريقة من الطرائق الواجب اتباعها للتغلب على هذه الميول الخطيرة . وينبغي لنا أن نجعل جميع الملاكات وأبناء الشعب بأسره يتذكرون على الدوام أن الصين بلاد اشتراكية كبيرة ، وأنها في الوقت نفسه بلاد متخلفة اقتصاديا ، وبلاد فقيرة ، وأن هذا تناقض كبير جدا . فلكي تصبح بلادنا غنية وقديرة يجب بذل جهود دائبة مدى عشرات من السنين ، هذه الجهود التي تشمل في جملة ما تشمله تطبيق السياسة التي مفادها بناء بلادنا بالجد والتوفير ، أي الممارسة الصارمة للتوفير ومكافحة الإسراف.

١٢ – طريق تصنيع الصين

إن المقصود بمسألة طريق التصنيع التي نتحدث عنها هنا هو بالدرجة الأولى مسألة العلاقة ما بين نمو الصناعة الثقيلة والصناعة الخفيفة والزراعة . وعلينا أن نقول بكل تأكيد إن الصناعة الثقيلة هي نواة البناء الاقتصادي في بلادنا . ولكن من الضروري أن نصرف في الوقت ذاته اهتماما كافيا إلى إنماء الزراعة والصناعة الخفيفة .

إن بلادنا بلاد زراعية كبيرة يبلغ عدد سكان الريف فيها أكثر من ٨٠ بالمئة جنبا إلى جنب مع تنمية الزراعة ، وفقط في هذه الحالة تتوفر للصناعة المواد الأولية والسوق ، وفقط في هذه الحالة يمكننا تكديس الأموال الهائلة نسبيا لإنشاء صناعة ثقيلة قوية . كل يعرف أن الصناعة الخفيفة والزراعة مرتبطتان أوثق ارتباط . فلا صناعة خفيفة بدون زراعة . ولم يدرك الناس بوضوح تام حتى الآن أن الزراعة سوق مهمة للصناعة الثقيلة . غير أن ذلك سيكون مفهوما على نحو أيسر مع التقدم التدريجي في التحسن التكنيكي الزراعي وجعل الزراعة حديثة وعندما تتطلب الزراعة يوميا مقدارا أكبر من الماكينات والأسمدة وإنشاءات الري ومشاريع الطاقة الكهربائية ووسائل النقل والوقود ومواد البناء للسكان ، الخ . فإذا استطاعت زراعتنا في غضون برنامجي السنوات الخمس الثاني والثالث أن تنمو نموا أكبر ، مما يؤدي

إلى المزيد من نمو الصناعة الخفيفة أيضا ، فسيكون ذلك مفيدا للاقتصاد الوطني بمجموعه . فحين تنمو الزراعة والصناعة الخفيفة تنشأ أسواق وموارد مالية للصناعة الثقيلة ، وبذلك تتقدم هذه بسرعة أكبر . قد يبدو لأول وهلة أن وتيرة التصنيع تسير بخطى متباطئة نوعا ما ، ولكنها في الواقع لم تكن متباطئة بل هي تسير بسرعة كبيرة . وإنه لبالإمكان مع ذلك ، في غضون ثلاثة برامج كل منها خمس سنوات أو في مدة أطول بقليل ، أن يرتفع إنتاج الفولاذ في بلادنا إلى ٢٠ مليون طن سنويا أو أكثر من ذلك ، وهذه نتيجة سوف ترضي سكان المدن وسكان الأرياف على حد سواء ، مع العلم أن إنتاج الفولاذ في بلادنا لم يزد إلا قليلا على ٩٠٠٠٠٠ طن سنة ١٩٤٣ وهو أعلى مستوى سنوي بلغه إنتاج الفولاذ قبل التحرير.

ليس في نيتي الآن أن أتكلم طويلا حول المسائل الاقتصادية . إن خبرتنا ما تزال ناقصة في حقل البناء الاقتصادي لأننا لم نعمل بهذه الأمور إلا منذ سبع سنوات فحسب ، فينبغي لنا أن نستزيد من الخبرة . وفي حقل الثورة أيضا لم تكن لنا خبرة في باديء الأمر ، إلا أننا اكتسبنا هذه الخبرة أثناء ما كنا نعاني الإخفاقات والهزائم ، وبعد ذلك فقط أحرزنا النصر في البلاد كلها . إننا نطلب أن تكون مرحلة اكتساب الخبرة في حقل البناء الاقتصادي أقصر من مرحلة اكتساب الخبرة الثورية ، كما نطلب أن لا يكلفنا اكتساب هذه الخبرة مقدار ما كلفنا اكتساب الخبرة الثورية. سيكون علينا بالطبع أن نؤدي ثمن هذه الخبرة ، ولكن نأمل أن لا يكون هذا الثمن مرتفعا كما كان في المرحلة الثورية . ومن الضروري أن ندرك أن في هذا الأمر تناقضا ، هو تناقض بين القوانين الموضوعية للنمو الاقتصادي في المجتمع الاشتراكي وبين إدراكنا الذاتي ، وهذا التناقض يجب حله في النشاط العملي . ويظهر هذا التناقض أيضا بين الناس بوصفه تناقضا بين من يعكسون القوانين الموضوعية على نحو صحيح نسبيا وبين من يعكسونها على نحو خاطيء نسبيا ، ولذلك فإن هذا التناقض يشكل تناقضا بين صفوف الشعب . إن جميع التناقضات موجودة موضوعيا ، ومهمتنا هي أن نعكسها ونحلها على نحو صحيح قدر الإمكان .

ولكي نجعل من الصين بلادا صناعية ، يجب علينا أن ندرس بشكل جدي خبرة الاتحاد السوفياتي المتقدمة . فالاتحاد السوفياتي يبني الاشتراكية منذ أربعين سنة ، وخبرته جد ثمينة بالنسبة إلينا . فلنتطلع إلى من صمم وجهز لنا هذا العدد الكبير من المصانع المهمة . أ هي أميركا ؟ أهي بريطانيا ؟ كلا ، ليست أميركا ولا بريطانيا . إن الاتحاد السوفياتي وحده كان راغبا في أن يفعل ذلك ، لأنه بلاد اشتراكية ، لأنه حليفنا. وبالإضافة إلى الاتحاد السوفياتي ، فقد حصلنا على العون إلى حد ما من بعض البلدان الشقيقة في أوربا الشرقية أيضا . ويصح تماما القول بأنه ينبغي لنا أن ندرس الخبرة الجيدة المكدسة لدى جميع البلدان ، اشتراكية كانت أو رأسمالية ، هذا أمر لا بد منه . غير أن الشيء الرئيسي هو أن نتعلم من الاتحاد السوفياتي . هناك موقفان للدراسة، الموقف العقائدي الجامد الذي لا يعبأ بالأوضاع القائمة في بلادنا بل يقلد دونما تمييز ما هو قابل للتطبيق وما هو غير قابل له . إن هذا ليس موقفا حسنا . والموقف الآخر هو موقف مفاده تشغيل الأدمغة أثناء الدراسة ، ودراسة ما يتلائم مع الأوضاع القائمة في بلادنا ، أي استيعاب الخبرة التي فيها فائدة لنا . وهذا الموقف هو الذي نحن بحاجة إليه .

إن توثيق التضامن مع الاتحاد السوفياتي وتوثيق التضامن مع جميع البلدان الاشتراكية هو سياستنا الأساسية وهنا تكمن مصالحنا الأساسية . ثم إن علينا أن نوثق وننمي التضامن مع بلدان آسيا وافريقيا ، وكذلك مع سائر البلدان والشعوب المحبة للسلام . فإذا تم لنا هذان الشكلان من التضامن فلن نكون منعزلين . اما البلدان الاستعمارية ، فينبغي لنا أيضا أن نتحد مع شعوبها ، وأن نسعى إلى التعايش السلمي وإلى تعامل تجاري معين مع هذه البلدان ، وأن نعمل على منع حرب ممكنة الوقوع ، إلا أنه لا يجوز على الإطلاق أن نحمل أفكارا لا تتفق مع الواقع حول هذه البلدان .

ملاحظات

(١) تشير أحداث هنغاريا على العصيان المعادي للثورة الذي وقع في هنغاريا . في أواخر تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٦ ، حدثت في هنغاريا الاشتراكية اضطرابات معادية للثورة دبرها الاستعمار ، حيث قتل الشيوعيون والثوريون الآخرون بالجملة وأُحتلت العاصمة بودابست حينا من الزمن . لقد حاول المستعمرون عبثا أن يثلموا المعسكر الاشتراكي عبر هنغاريا بغية تخريب البلدان الاشتراكية الواحد تلو الآخر . وفي ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ، أسس الشعب الهنغاري حكومته الثورية للعمال والفلاحين وتمكن ، بفضل مساعدة الجيش السوفياتي الأحمر وعطف وتأييد كافة بلدان المعسكر الاشتراكي والقوى التقدمية في العالم ، من تحطيم مؤامرات المناهضين للثورة ، الرامية إلى استعادة السلطة.

(٢) إن دفع فوائد محددة للبرجوازيين الوطنيين بغرض شراء وسائلهم الإنتاجية أثناء التحويل الاشتراكي يشكل جزءا من سياسة الفدية التي تنتهجها دولتنا . ومنذ تحويل المؤسسات الصناعية والتجارية الرأسمالية في جميع الحرب إلى مؤسسات مختلطة تشترك فيها الدولة مع الأفراد عام ١٩٥٦ ، بدأت الدولة تدفع للبرجوازيين الوطنيين كل سنة حصة محددة من الفوائد وفقا لقيمة ممتلكاتهم ، وسيبقى هذا الدفع ساريا لمدة محددة . وما زالت هذه الفوائد ترتدي صفة استثمار الإنسان للإنسان .

(٣) بناء على اقتراح الرفيق ماو تسي تونغ ، أجرت الحكومة المركزية والحكومات المحلية على جميع المستويات تدقيقا شاملا في عمل استئصال المعادين للثورة عام ١٩٥٧ . وأثبتت نتيجة التدقيق أنه في النضال ضد المعادين للثورة قد تحققت المنجزات الكبرى وعولجت جميع القضايا تقريبا معالجة صائبة ما عدا عددا جد ضئيل منها ، وفضلا عن ذلك قد تم تصحيح الأخطاء فور ظهورها . وفي صيف عام ١٩٥٧ ، انتهز اليمينيون البرجوازيون فرصة قيامنا بالتدقيق في عمل استئصال المعادين للثورة فأخذوا يثيرون الفتن والاضطرابات محاولين إنكار منجزاتنا في النضال ضد المعادين للثورة والهجوم على سياسة الحزب الخاصة بهذا الصدد . وبفعل مقاومة شعب البلاد بأسره ، منيت محاولتهم هذه بالفشل .

(٤) كانت تعاونية وانغ كوه فان تعاونية تشيان مينغ الإنتاجية للزراعة والتشجير وتربية المواشي في قرية سيشه لي الواقعة في غرب محافظة تسونهوا بمقاطعة خاباي . وكانت

هذه التعاونية بفضل قيادة رئيسها وانغ كوه فان مشهورة بالجد والتوفير في طول البلاد وعرضها . وتطورت وصارت في أيلول (سبتمبر) ١٩٥٨ كومونة تشيان مينغ الشعبية وبقي وانغ كوه فان رئيسا لها .

(٥) تم إجراء الإصلاحات الديمقراطية فيما بعد في التيبت قبل الموعد المحدد . وفي ١٩ آذار (مارس) ١٩٥٩ ، شن الرجعيون من الحكومة المحلية ومن الطبقات العليا في التيبت ، بعد مدة طويلة من التدبير والاستعداد ، عصيانا مسلحا شاملا ، وذلك بالتواطؤ مع المستعمرين والمتدخلين الأجانب . وبفضل المساندة الفعالة من الجماهير الغفيرة من الكهنة البوذيين الوطنيين التيبتيين ، تمكن جيش التحرير الشعبي من إخماد العصيان بسرعة . وبالتالي أجريت الإصلاحات الديمقراطية في منطقة التيبت الواسعة ، حيث تخلص أبناء الشعب بذلك من نير أقسى نظام وحشي ظالم للقنانة .

(٦) أنظر ((لا تسي)) ، الفصل ٥٨ .